الأمم المتحدة

A/C.1/71/PV.4

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الأربعاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوقدوم (الجزائر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود من ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أتيح المجال للإدلاء بالبيانات، أود أن أذكّر جميع الوفود بأن القائمة المتجددة للمتكلّمين، في هذه المرحلة من عملنا قد أغلقت أمس الساعة ١٨/٠٠ وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني. وآمل أن تتمكن جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أثناء المناقشة العامة، من إدراج أسمائها في القائمة قبل الموعد النهائي.

ونود تذكير الوفود أيضا بأن قائمة المتكلمين ستفتتح غدا لجزء المناقشة المواضيعية. وقد يتعين علي أيضا أن أذكّر الأعضاء بذلك في نهاية هذه الجلسة. وسيبدأ ذلك في الأسبوع المقبل يوم الخميس ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. ولأغراض التيسير على الأعضاء، يوجد موظفو الأمانة العامة في قاعة الاجتماعات لمساعدة الأعضاء على التسجيل في القائمة مباشرة أو بواسطة المتكلم الإلكتروني. ويتعين على الراغبين في تسجيل أسمائهم تحت كل مجموعة من هذه المجموعات، القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

تنظر اللجنة الآن في قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأحث جميع الوفود التي أخذت الكلمة على أن تضع في اعتبارها الحدود الزمنية المقترحة لإلقاء البيانات.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): يطيب لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وإننا على ثقة بأن ما تتمتعون به من قدرات دبلوماسية وخبرات غنية، سوف يسهم بلا شك في نجاح أعمال اللجنة وتحقيق أهدافها. مؤكدا عزم بلدي التعاون معكم لإنجاح مهمتكم. ويؤيد وفد بلدي ما تضمنه بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز (انظر A/71/C.1/PV.2).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1630884 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

إن الجهود الدولية الإقليمية الرامية لنزع السلاح، تبعث على الأمل والتفاؤل في زيادة الوعي العالمي للتخلص من جميع أنواع الأسلحة لما تشكله من خطر أساسي على السلم والأمن الدوليين.

والتزاماً من المملكة العربية السعودية بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية بوصفها ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، فإنها تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في جميع المجالات ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح، وذلك إيمانا منها بأن هذه القضايا تمثل وحدة متكاملة لا يمكن بدونها للعالم أن يعيش بسلام واستقرار.

إن تعزيز مناخ السلم والأمن الدوليين يتطلب إرادة سياسية صادقة وعزيمة قوية من جانب جميع الدول، وعلى الأخص الدول الحائزة على الأسلحة النووية حتى يتم التخلص من الاعتماد على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل كأدوات للأمن القومي.

وفي هذا الإطار، يرحب بلدي بأن يكون يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، يوماً عالمياً للقضاء التام على الأسلحة النووية كخطوة ملموسة في إطار السعي لتحقيق هذا الهدف السامي.

وفيما تشهد العديد من المناطق، نجاحاً في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بفضل تعاون دول هذه المناطق وإدراكها حتمية التعايش السلمي والأمن مع بعضها البعض، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تستعصي على الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك بسبب رفض إسرائيل لأي مسعى في هذا السبيل، ومن المؤسف حقا، أن يتوفر إجماع دولي ورغبة إقليمية ملحة في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتقف إسرائيل عائقا أمام تحقيق رغبة شعوب المنطقة في العيش في منطقة خالية من الرعب النووي.

تأسف المملكة العربية السعودية لعدم توصل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ إلى اتفاق على الوثيقة الختامية، مما عطل الجهود الهادفة إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويشكك ذلك في مصداقية المعاهدة ويدفع دول المنطقة إلى التسابق للحصول على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي على الحق المشروع لدول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءاتها وتحت إشرافها.

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأن المملكة من أوائل الدول التي انضمت للمعاهدات الدولية المتصلة بحظر أسلحة الدمار الشامل. وترحب المملكة بالتقارير الصادرة عن مجلس الأمن والمتعلقة بآلية التحقيق المشتركة وتطالب بمحاسبة المتسببين في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

لا يفوتني اليوم أن أقدر الجهود التي يقوم بها مجلس الأمن، وخاصة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمراقبة ومنع تقديم الدعم بأي وسيلة من الوسائل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول في استخدام أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ونظم إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة، أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. ونؤكد، في هذا الشأن، على أهمية هذا القرار ذاته للحد من وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي المنظمات الإرهابية والعمل على تشديد الحراسة على موفري الخدمات النووية للتأكد من عدم إمدادهم جهات غير شرعية بالمواد أو التقنية النووية.

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية تفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. فقد سلط البرنامج الضوء على المشكلات الضارة باستقرار الدول وتمس بالأمن والسلم الصعيدين الوطني والإقليمي، الأمر الذي حدا بالمملكة إلى اتخاذ سلسلة تدابير إدارية احترازية والسعي إلى تبني سياسات تجاه تعزيز تدابير بناء الثقة من خلال الدفع بآليات التعاون لمجابهة هذه الأزمة المدمرة على جميع المستويات. وفي هذا السياق، ترحب المملكة العربية السعودية بالوثيقة الختامية للاجتماع الدوري السادس الذي يعقد كل سنتين لتقييم تنفيذ برنامج العمل الذي انعقد مؤخرا في نيويورك، متمنين أن يستمر هذا التوافق الدولي خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل، المزمع عقده في عام ٢٠١٨.

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصورا في الأغراض السلمية، فقد قامت الاتفاقات القانونية الدولية ذات الصلة بدور إيجابي من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه، مع الأخذ في الاعتبار أن الفضاء الخارجي يعد ملكية عامة للإنسانية جمعاء، حيث يجب ألا تقيد المساعي الرامية إلى ضبط الفضاء الخارجي الحق الأصيل لكل دولة في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وكذلك تؤكد المملكة على أهمية التعاون الدولي في الإطار متعدد الأطراف لتعزيز الأمن المعلوماتي وتأمين المصالح الوطنية على شبكة المعلومات الدولية.

وفي الختام، فإن المملكة العربية السعودية تعتقد يقينا أن الإرادة الدولية قادرة على التوصل إلى حلول جذرية لكل المشكلات التي تعترض سبيل التوصل حل كثير من القضايا المطروحة أمامنا.

السيدة دالافيور (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أولا، أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفد بلدي.

لقد شهد العام الماضي تجربتين نوويتين والعديد من تجارب القذائف التسيارية أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهي تمثل تهديدا لكل من نظام منع الانتشار النووي والأمن الدولي. وتدين سويسرا بشدة تلك التجارب التي تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى احترام تلك القرارات والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

غير أن التحديات التي تشكلها الأسلحة النووية لا تقتصر على شبه الجزيرة الكورية. كما أن الطريقة التي تتطور بها الحالة الأمنية فيما بين بعض الدول والتحالفات التي تمتلك الأسلحة النووية تبعث على القلق، وكذلك برامج تحديث الترسانات النووية وعدم إحراز تقدم في عدد من المجالات الرئيسية، كالمذاهب النووية، على سبيل المثال. وتساعد تلك الجوانب مرة أخرى على إبراز مدى أهمية التحرك بأسرع ما يمكن نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بتنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالكامل.

وقد أتاح الفريق العامل المكلف بدفع مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي اجتمع هذا العام، فرصة كبيرة للنظر في مختلف التدابير التي يجب اتخاذها لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن سويسرا امتنعت عن التصويت على تقرير الفريق (انظر A/71/371)، فإننا نتفق مع العديد من عناصره ونعتقد أنه غني بصفة خاصة من حيث الجوهر.

وتؤيد سويسرا تأييدا تاما فكرة أنه يلزم اتخاذ إجراءات على عدة جبهات من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية. فسنكون بحاجة إلى صكوك جديدة ملزمة قانونا وكذلك إلى تنفيذ تدابير عملية. فالأسلحة النووية هي الفئة الوحيدة من أسلحة الدمار الشامل غير المحظورة. وتعتقد سويسرا أنه توجد عدة سبل واعدة لسد تلك الثغرة القانونية. وسنظل

مقتنعين بأن نطاق وفعالية أي صك جديد ستكون أكبر إذا دعمها أكبر عدد ممكن من الدول، ولا سيما الدول التي تعتمد استراتيجياتها الأمنية على الأسلحة النووية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نعتقد أن أي عمليات تفاوض في المستقبل يجب أن تستند إلى نهج شامل بقدر الإمكان.

وقد حدد الفريق العامل عددا كبيرا من التدابير العملية التي تعتبر أساسية لإحراز التقدم. وهي تتعلق بصفة خاصة بالشفافية والحد من المخاطر، وبخاصة خفض مستويات تأهب الأسلحة النووية. وتتيح الدورة الاستعراضية الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار، التي تبدأ في عام ٢٠١٧، فرصة كبيرة للنهوض بتنفيذ تلك التدابير.

وقد برهنت عدد من الأحداث في السنوات الأخيرة على أن التحديات الرئيسية للأمن الدولي تشكلها كذلك أسلحة الدمار الشامل الأخرى. فعلى الرغم من انضمام سورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وتدمير مخزوناتها المعلنة، وردت تقارير عديدة عن الاستخدام المتكرر لغاز الكلور وغيرها من الأسلحة الكيميائية في النزاع الذي يدور في البلد. وقد خلصت آلية التحقيق المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن القوات المسلحة العربية السورية استخدمت غاز الكلور في حالتين من الحالات الست التي فحصت، بينما استخدمت جماعة الدولة الإسلامية المعلنة ذاتيا خردل الكبريت في إحدى المناسبات. وتدين سويسرا بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية من قبل جميع الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. وعلاوة على ذلك، تدعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى إحالة تلك القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، الذي سيجتمع في الشهر المقبل، فرصة لمواجهة تحديات تنفيذ الاتفاقية. وإن تعزيز العملية ما بين الدورات المنشأة بموجب الاتفاقية يجب أن يكون عنصراً رئيسياً من الاستعراض. وسيكون من المهم في هذا السياق إنشاء هيئة خبراء لاستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية. فالتطورات في هذا المجال تتقدم بسرعة، مقترنة بعواقب محتملة كبيرة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

والتحديات التي تشكلها سرعة التطور التكنولوجي ونطاقه لا تقتصر على الأسلحة البيولوجية. فالتقدم الحاصل في الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي والطباعة الثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا النانوية يثير تساؤلات هامة لمجتمع نزع السلاح. وتفتح تلك التطورات الإيجابية بسبلٍ عدّة الفرص أمام مجتمعاتنا. إلا أن بعض التطبيقات العسكرية لتلك التطورات، في الوقت نفسه، قد تؤدي إلى تحديات كبيرة فيما يتعلق بتطبيق القواعد الحالية، ولا سيما تلك المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. كما تثير إمكانيةُ الاستخدام المزدوج لتلك التكنولوجيات الجديدة أسئلةً فيما يتعلق بالانتشار.

ونعتقد أن من المهم لمجتمع نزع السلاح أن يولي هذه المسألة اهتماماً خاصاً. ونرحّب بأن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر قد تناولت فعلياً مسألة منظومات السلاح الفتاكة ذاتية التشغيل، ونأمل أن يُنشئ المؤتمر الاستعراضي المقبل فريقاً من الخبراء الحكوميين بولاية قوية للنهوض بالعمل في هذا المجال.

كما نرى أن من الحيوي أن يجري رصد أو استعراض التطورات العلمية من مختلف عمليات نزع السلاح، كما هو الحال بالفعل بالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولدراسة أثر التكنولوجيات الجديدة على الأمن الدولي ونزع السلاح بمزيد

من التفصيل، ستعقد سويسرا اجتماعاً جانبياً غداً، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومركز جيمس مارتن لدراسات منع الانتشار ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

ونشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على لفت انتباهنا إلى تأخر المدفوعات في عدة معاهدات لنزع السلاح. وقد أحطنا علماً بالعواقب المحتملة التي يمكن أن تكون لهذا الأمر على الاجتماع المقبل، الذي سيعقد في سانتياغو عاصمة شيلي، لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ومن وجهة نظرنا، لا يعقل تأجيل اجتماع بهذه الأهمية. وندعو الدول المعنية والأمم المتحدة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة بحيث يتسنى أن ينعقد اجتماع سانتياغو على النحو المقرر.

لقد أبرزت الصراعات التي تجري في جميع أنحاء العالم الأثر الإنساني لأسلحة تقليدية معينة والتحديات التي تشكلها بالنسبة لاحترام القانون الدولي الإنساني. وهذه مسألة ذات أهمية رئيسية سنعود للتطرق إليها بالتفصيل في المناقشة المكرسة لتلك الفئة من الأسلحة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل. لقد أُنشئت الأمم المتحدة لأن القادة في جميع أنحاء العالم أدركوا أنهم لن يتمكنوا من تحقيق الأمن لمواطنيهم في بلدانهم ما لم يتعاونوا، كمجتمع للأمم، على توفير الأمن في جميع أنحاء العالم.

فالأمن محور تركيز خاص للجنة الأولى ويستحق اهتماماً أكثر، وليس أقل. ويرجّح أن تكون أربعة تحديات خاصة دافعاً لأولويات المملكة المتحدة الأمنية على مدى العقد القادم وهي: تزايد الخطر الذي يشكله الإرهاب والتطرف وعدم الاستقرار؛ وعودة ظهور التهديدات القائمة على مستوى الدولة، وتكثيف المنافسة الأوسع نطاقاً للدولة؛ وأثر التكنولوجيا، ولا سيما التهديدات الإلكترونية، وتوسيع نطاق التطورات التكنولوجية؛ وتآكل النظام الدولي القائم على القواعد، مما يجعل من الصعب بناء التوافق والتصدي للتهديدات العالمية. وأود أن أتناول كل مساهمة من مساهمات المملكة المتحدة في التصدي لتلك التحديات.

إن للمملكة المتحدة الإرادة والقدرة على العمل في الأماكن الأكثر هشاشة. ويمكننا استغلال قدر كبير من الموارد والخبرة، ونحن مقر لمنظمات رائدة عالمياً في المجتمع المدني. وقد رسخنا أنفسنا كرائد عالمي من خلال استراتيجيتنا الشاملة عام ٢٠١١ لبناء الاستقرار فيما وراء البحار، والتي تشمل الإنذار المبكر والاستجابة للأزمات والوقاية منها.

وسنواصل البقاء عضواً دائماً وحازماً في مجلس الأمن، والوفاء بالتزامنا تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال إنفاق ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، وتقديم مساهمة رائدة لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث ضاعفنا التزامنا، بما في ذلك عمليات انتشار جديدة في الصومال وجنوب السودان.

وسنواصل احترام التزامنا بإنفاق ٠,٧ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي على التنمية، وتعزيز الإنجازات التي حققناها بالفعل بغية الحد من الفقر، ومواجهة حالة عدم الاستقرار، وزيادة الازدهار في جميع أنحاء العالم. وسوف ندفع قدماً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن الديمقراطية وسيادة القانون والحكومات والمؤسسات المنفتحة والخاضعة للمساءلة، وحقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحقوق الملكية والمساواة في الفرص، بما في ذلك تمكين النساء والفتيات، هي اللبنات الأساسية للمجتمعات الناجحة. فهي جزء من الخيط الذهبي للظروف التي تؤدي إلى الأمن والازدهار.

وقد مكن النظام الدولي القائم على القواعد من توسع التكامل الاقتصادي والتعاون الأمني، ليفيد الناس في جميع أنحاء العالم. وقد فعل الكثير لتشجيع سلوك الدول الذي يمكن التنبؤ به والإدارة غير العنيفة للتراعات، وأدى بالدول إلى وضع الترتيبات السياسية والاقتصادية في الداخل التي تعطي الأفضلية للأسواق المفتوحة ولسيادة القانون وللمشاركة والمساءلة. وما فتئت المملكة المتحدة تؤيد ذلك الإطار.

بيد أن السياق يتغير بفعل تطورات مثل تنامي دور الجهات الفاعلة من غير الدول، وأثر التكنولوجيا والتحولات الأطول أجلاً للثروة الاقتصادية إلى جنوب وشرق العالم. تخلق هذه التغيرات تحديات وفرصاً جديدة. ولطالما اعتمد النظام الدولي القائم على القواعد على فعاليته ومشروعيته في المشاركة والمساهمة النشطة من جميع الدول، ولا سيما الدول الكبرى، وعلى قدرة المؤسسات والعلاقات على التكيّف بحيث تجسّد الفرص والتحديات الجديدة. ولذلك سيكون من المهم أن يجسّد إسهام القوى الناشئة. وسنواصل العمل مع الشركاء على تكييف النظام الدولي القائم على القواعد لمواجهة التحديات الجديدة.

كما يعتمد النظام الدولي القائم على القواعد على إنفاذ المعايير والقوانين التي تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة والسلوكيات، من اتفاقيات جنيف إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكانت هناك نجاحات، وبخاصة عمل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي للاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران وتنفيذها بحيث تفي بالتزاماتها لضمان أن يكون برنامجها النووي سلمياً حصراً. وسنواصل دعم تنفيذ تلك الخطة.

إلا أن بعض الدول القوية والجهات الفاعلة من غير الدول تتجاهل بازدياد المعايير الدولية التي تعتقد أنها تتعارض مع مصالحها أو تحابي الغرب. والقواعد والمعايير لمكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة وأسلحة الدمار الشامل تؤدي دوراً حيوياً في أمننا. وما فتئت المملكة المتحدة في طليعة الجهود الدولية لمعالجة انتشار الأسلحة النووية. ونكرّس الجهود الكبيرة لهذا الأمر وسنواصل القيام بذلك.

وسنواصل الضغط على سورية للوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وسندعم الآليات التي أنشأها مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتأكد من أن يخضع جميع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية للمساءلة.

وسنواصل الإصرار على أن تتقيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويشمل ذلك عدم إجراء مزيد من التجارب النووية أو اختبارات تشمل تكنولوجيات القذائف التسيارية. وندين التجربتين النوويتين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اللتين أجرتهما هذه السنة واختبارها للقذائف التسيارية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي أجرى تجارب نووية في هذا القرن.

إننا ملتزمون بتحسين أمن المواد النووية وباقي المواد المشعة. وخلال مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع، الذي عُقد في واشنطن العاصمة، أعلنا عن التزامات جديدة قوية، بما في ذلك التعهد بتنفيذ أكبر عملية نقل لليورانيوم العالي التخصيب إلى الولايات المتحدة وبقيادة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني للمحطات النووية وباستثمار أكثر من ١٠ ملايين جنيه استرليني في عام ٢٠١٦ لتحسين معايير الأمن النووي في جميع أنحاء العالم. وسندعم الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الهيكل الدولي، ونتطلع إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي ستعقده الوكالة في

كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وسنواصل بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، واتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه جعل العالم أكثر أمانا واستقرارا، بما يجعل البلدان الحائزة للأسلحة النووية تشعر بأنها قادرة على التخلي عنها.

وبوصفنا دولة حائزة للأسلحة النووية تتصف بالمسؤولية، فإننا ملتزمون بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وندرك التزاماتنا المترتبة علينا بموجب جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وسنعمل مع شركائنا الدوليين لمواجهة الانتشار وإحراز تقدم في نزع السلاح المتعدد الأطراف. ولا نزال ملتزمين بمعاهدة عدم الانتشار وبإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وسنواصل القيام بحملات لإنجاح المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحقيق العضوية العالمية في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونظرا لتزايد النشاط المختلط للدول وللجهات من غير الدول في الفضاء، نعتقد أنه يمكن التقليل من خطر نشوب نزاعات في الفضاء من خلال وضع مبادئ غير ملزمة قانونا للسلوك المسؤول تنطبق على جميع الدول والمنظمات المرتادة للفضاء. كما أننا ندعم بقوة تدابير الشفافية وبناء الثقة بوصفها وسيلة لزيادة سلامة وأمن الأنشطة الفضائية. ونتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في العام القادم عن حالة التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

ونرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن مجموعة أولى مؤلفة من ١٢ مبدأ توجيهيا لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. ونتطلع إلى العمل بصورة بناءة مع الدول الأخرى لإحراز تقدم بشأن مشاريع الـ ٢٠ مبدأ توجيهيا المتبقية بحلول عام ٢٠١٨.

لقد كانت المملكة المتحدة من بين كبار مهندسي النظام الحالي للمؤسسات والعلاقات، وظلت في طليعة جهود توسيعه منذ نهاية الحرب الباردة. وساعدنا في وضع القواعد التي تنظم استخدام القوة وتمنع نشوب النزاعات وتنهض بحقوق الإنسان والحكم الرشيد وتعزز العلاقات التجارية الدولية المفتوحة والعادلة وتدعم حرية الملاحة.

وسنعمل مع الحلفاء والشركاء لتعزيز وتكييف المؤسسات والقواعد القائمة بحيث تظل تمثيلية وفعالة. وسنسعى إلى توسيع نطاق فوائد النظام الدولي القائم على القواعد من خلال تشجيع ودعم زيادة التعاون لمواجهة التحديات العالمية. وباختصار، ما فتئت المملكة المتحدة عضوا فخورا واستباقيا في صلب عمل الأمم المتحدة. وكما تعهدت رئيسة الوزراء الجديدة هنا في نيويورك في الشهر الماضي (انظر A/71/PV.8)، ستكون المملكة المتحدة شريكا وثيقا وقويا يمكن التعويل عليه، على الصعيد الدولي، وصادقة في إيمانها بالقيم العالمية التي نتشاطرها.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة دورة اللجنة الأولى هذه. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لمساعيكم.

تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2) وذلك الذي سيدلي به

ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن نزع السلاح النووي يشكل هدفا طويل الأمد بالنسبة للمجتمع الدولي. وكان إدراك القوة العشوائية للأسلحة النووية والتهديد الوجودي الذي تشكله على البشرية الدافع للعديد من المبادرات والمقترحات الرامية للقضاء عليها. ومع ذلك، لم يتم تحقيق سوى القليل و لم يتراجع التهديد الناجم عن الأسلحة النووية لبقاء الحضارة في حد ذاته، بل تزايد. واستمرار الاعتماد على أسلحة الدمار الشامل تلك وتنفيذ الدول الحائزة الرئيسية لبرامج تحديث واسعة النطاق لا يتوافقان مع التزاماتها المعلنة والتزاماتها القانونية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وتؤدي هذه التناقضات إلى تقويض نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، مما يهدد ليس الآفاق المستقبلية فحسب، بل أيضا النجاحات السابقة، بما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على مشهد السلام والأمن على الصعيد الدولي. وإزاء تلك الخلفية المتمثلة في عدم تنفيذ الالتزامات القائمة منذ أمد طويل، يقع على عاتق جميع أعضاء الأمم المتحدة المسؤولية عن مضاعفة جهودهم واستكشاف جميع السبل المتاحة لهم للمضي قدما فيما يخص نزع السلاح النووي. وفي حين تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية الجزء الأكبر من المسؤولية، فإن من حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بل من واجبها، أن تظل منخرطة في هذا الأمر.

وإذ يساور البرازيل القلق إزاء التقدم المحدود المحرز حتى الآن، فإنها تؤيد عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي الذي أنشئ بموجب القرار ٧٠/٣٣، واعتماد تقريره النهائي (انظر A/71/371). وتؤيد البرازيل بقوة، على وجه الخصوص، التوصية بأن يُعقد، تحت رعاية الجمعية العامة، مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

وتدرك البرازيل أن إبرام معاهدة حظر لا يشكل غاية في حد ذاته، بل يجب استكماله باتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك القضاء على الأسلحة والتحقق من ذلك. ويتعين أن يعقب معاهدة الحظر إبرام بروتوكولات بشأن مختلف تلك المسائل، لتشمل بمرور الوقت كل التدابير اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بشكل مرن وعملي. ومع ذلك، فإن من شأن إبرام معاهدة حظر توجيه رسالة قوية مفادها أن الأسلحة النووية لم تعد مشروعة. ومن شأنه تعزيز الهيكل القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، كما أنه يؤمل أن يرجح ذلك كفة قطع التزامات أكثر طموحا بشأن باقي جوانب جدول أعمال نزع السلاح.

ويؤكد بلدي من جديد دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، ويعرب عن استعداده لمواصلة العمل مع جميع البلدان خلال الدورة الاستعراضية المقبلة، التي تبدأ في مطلع العام المقبل. ويتحتم على جميع الأعضاء في المعاهدة المشاركة البناءة من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة، بما في ذلك التزامات جديدة وطموحة في مجال نزع السلاح النووي. وتكرار ما حدث في عام ٢٠١٥ هو أمر غير مقبول، إذا أردنا الحفاظ على أهمية ومصداقية المعاهدة.

كما نكرر استعدادنا لبدء مفاوضات بشأن أي من البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في إطار برنامج عمل متفق عليه. ويتعين معالجة الشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على وجه الاستعجال. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، بغية تحديث وتحسين آلية الأمم المتحدة القائمة لنزع السلاح.

تدين البرازيل بشدة التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا. وتقوض هذه الأعمال نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وتعيق الجهود المبذولة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث جميع الأطراف على أن تستأنف في أقرب وقت ممكن المحادثات السداسية بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

ويشكل دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ الضمان الوحيد الملزم قانونا لعدم تكرار التجارب النووية، وينبغي أن يكون الأولوية الأولى للدول المعنية بالمعاهدة. ومحاولات فرض مزيد من الالتزامات على البلدان التي سبق أن قامت بدورها وصدقت على المعاهدة، مع التغاضي في ذات الوقت عن الوضع الراهن، لن تؤدي إلا إلى إضعاف احتمالات أن تصبح المعاهدة قانونا في يوم ما. وفي هذا الصدد، نعتبر أن قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) يؤدي إلى نتائج عكسية، ونرفض تدخل المجلس، دون اهتمام بوجهات نظر الدول الأعضاء وشواغلها، في مسألة يتم تناولها حاليا في إطار الولاية المسندة بموجب معاهدات إلى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

قبل نصف قرن، اتخذت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قرارا جريئا من خلال معاهدة تلاتيلولكو بالتخلي جماعيا عن الأسلحة النووية وإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان في العالم. ويشكل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام المعاهدة في العام القادم معلما هاما على الطريق في اتجاه إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويمثل عام ٢٠١٦ معلما هاما آخر في مجال الدبلوماسية النووية، مع احتفال البرازيل والأرجنتين بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاتفاق الثنائي الذي أنشأ الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها وبالاتفاق الرباعي بين البرازيل والأرجنتين والوكالة البرازيلية – الأرجنتينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن خلال إنشاء الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية والنظام الموحد لمراقبة المواد النووية، أنشأت الأرجنتين والبرازيل ترتيبا لم يكن بالإمكان تصوره من قبل في هذه المنطقة الحساسة.

وتؤيد البرازيل تعزيز المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وتحث البرازيل جميع أصحاب المصلحة على المشاركة البناءة في الدورة الاستعراضية المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار بغية التغلب على خلافاتهم والوفاء بالولاية التي حددها قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، والذي لا يزال ساريا ولا يمكن فصله عن المعاهدة.

تعتقد البرازيل أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تجسد الجهد المستمر للمجتمع الدولي في تعزيز عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ونسلم بقدرة المنظمة على التمسك بالحياد اللازم في أدائها لولايتها في ظل البيئات الصعبة. ولئن كان قد تم بدرجة كبيرة تفكيك برنامج سورية الكيميائي المعلن، نود أن نبرز أهمية مواصلة التعاون والحوار فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة لتوضيح المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان السوري الأولي. ومن المؤسف أن التقارير المزعجة عن الحوادث التي تنطوي على الاستخدام العدائي للمواد الكيميائية في النزاع السوري لا تقتصر على الماضي. والبرازيل تدين بصورة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، وتكرر دعمها الكامل للعمل الذي تضطلع به آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

إن المؤتمر الثامن لاستعراض اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر، سيوفر

لنا فرصة لتعزيز فعالية النظام من خلال التوصل إلى قرارات متوازنة تعزز تنفيذ جميع أحكام الاتفاقية. في آب/أغسطس الماضي، وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، لقد سرّ البرازيل أنها استضافت حلقة عمل إقليمية في إطار التحضير للمؤتمر الاستعراضي.

ولكون البرازيل بلدا ناميا لديه برنامج فضاء سلمي، تولي أولوية عليا لهدف منع تسليح الفضاء الخارجي. ومنذ عام ٢٠٠٤، تزايد عدد الدول التي تتقيد بسياسة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ونعتبر ذلك الالتزام السياسي تدبيرا لبناء الثقة، وكذلك خطوة أولى صوب وضع صك دولي ملزم قانونا يهدف إلى منع تسليح الفضاء الخارجي. ومن هنا، فإننا إذ نتفهم ضرورة القيام بالمزيد من الخطوات الفعّالة في هذا الصدد، شاركنا مع الاتحاد الروسي في تقديم مشروع قرار بعنوان ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“. وندعو جميع الدول التي تتشاطر الهدف المتمثل في الإبقاء على الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة إلى تأييد مشروع القرار.

تؤيد البرازيل تعزيز القواعد المتعددة الأطراف والمبادئ المنطبقة على سلوك الدول في مجال المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات في سياق الأمن الدولي بطريقة تكفل التدفق الحر للمعلومات وتحترم حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الخصوصية. والاعتراف بأن القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تنطبق على سلوك الدولة عند استعمالها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يؤدي إلى بيئة رقمية سلمية ومستقرة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي دراسة الحاجة إلى وضع إطار قانوني محدد للتصدي للتحديات التي نواجهها في هذا المجال. ومن بين المهام الأخرى، ستتمثل أهمية هذا الإطار في إدراج قائمة السلوكيات المحظورة التي ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، البدء باستخدام الهجوم؛ العبث بسلسلة الإمدادات؛ القيام عمدا بتضمين جوانب الضعف في النظم أو الشبكات؛ المساس بالمعلومات الأمنية للدول الأخرى. وتشجع البرازيل الدول الأعضاء على النظر في اعتماد قاعدة تنص على عدم المبادأة باستخدام العمليات الهجومية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه القاعدة سوف تقلص من فرص سباق التسلح المتصل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطمأنة المجتمع الدولي بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لن تستخدم كأدوات للعدوان.

لا يزال إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة يمثل إحدى الأولويات القصوى للمجتمع الدولي. ومن الأهمية البالغة انضمام البلدان الرئيسية، لا سيما البلدان المصدرة للأسلحة لتفادي استمرار الآثار الضارة على السلم والاستقرار العالميين لأي تجارة غير منظمة للأسلحة على الصعيد الدولي. من الجدير بالذكر أن البرازيل وقعت على معاهدة تجارة الأسلحة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، أي في اليوم الأول من فتح باب التوقيع عليها. ولطالما نفذت البرازيل نظاما وطنيا لمراقبة الصادرات يمتثل بالفعل وإلى حد كبير لالتزامات المعاهدة. وعلى الرغم من التعديلات الطفيفة التي أُدخلت على تشريعاتنا لجعل نظامنا متوافقا تماما مع الالتزامات الجديدة، وهدف ومقصد المعاهدة، وقد أصبح بالفعل جزءا من الممارسة اليومية.

إن نجاح عملية التفاوض بشأن المعاهدة يرسم خريطة طريق للعمليات الأخرى التي تواجه مفارق طرق سياسية. وتعتقد البرازيل أن تلك هي حالة نزع السلاح النووي، وعلى وجه التحديد، التفاوض بشأن حظر الأسلحة النووية. تتمتع الجمعية العامة بالشرعية والقدرة على المضي قدما في نزع السلاح النووي، وهناك توافق متزايد في الآراء بشأن حظر الأسلحة النووية في نهاية المطاف، ذلك أن أسلحة الدمار الشامل هي الأسلحة الوحيدة التي لم يتم حظرها، وهذه طريقة رشيدة ودبلوماسية لكسر طوق الجمود في مجال نزع السلاح

النووي. لقد ظل التهديد النووي طيلة أكثر من نصف قرن يمثل سيف داموقليس المسلط على البشرية. ولدينا الآن فرصة لاستئناف طريقنا نحو عالم أكثر سلاما وازدهارا، وخال من التهديد المستمر بالفناء. فالأجيال المقبلة تعوّل علينا لاغتنام تلك الفرصة. يجب علينا ألا نخيب آمالهم.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي لكم وتعاونه الكامل معكم. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح على جهوده في تعزيز نزع السلاح.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71.PV.2).

تعقد اللجنة الأولى هذه المناقشة بينما لا يزال يواجه العالم يواجه التهديدات الرهيبة للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. لقد انتظر المجتمع الدولي طويلاً من أجل تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. فوجود أسلحة الدمار الشامل بحد ذاته، خاصة الأسلحة النووية، ما فتئ يمثّل خطرا على السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وهذه المناقشة تمثل فرصة أيضا حيث لا يزال الطلب متزايدا على التكنولوجيات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وموادها ومعداتها المستخدمة للأغراض السلمية، بينما تسعى البلدان جاهدة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان عناصر متشابكة بشكل لا يمكن فصل أحدها عن الآخر. ونعتقد أنه لا يمكن استدامة السلام إلا بالإرادة السياسية القوية، ونحن ملتزمون بطرح المصالح الأنانية جانبا، وتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم والتكاتف من أجل إرساء ثقافة عالمية للامتثال والتصرف وفقا للمعايير المعترف بها عالميا، بما في ذلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وما برحت فييت نام تؤيد الجهود الرامية إلى المضي قدما نحو عدم الانتشار ونزع السلاح العام والكامل، مع إعطاء الأولوية القصوى لأسلحة الدمار الشامل. وتعتقد فييت نام أن التطرق إلى مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل يجب أن يقترن بإحراز تقدم كبير في نزع أسلحة الدمار الشامل، لا سيما القضاء التام على الأسلحة النووية. ونرى أن هناك حاجة إلى زيادة التعاون الدولي من أجل زيادة الوعي والفهم للتهديدات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز قدرات الدول، ولا سيما البلدان النامية، لتنفيذ التزاماتها وتعهداتها.

في ذلك الصدد، نرحب باختتام الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وتقديمه توصيات موضوعية في آب/أغسطس ٢٠١٦. ونرحب أيضا بالاجتماع غير الرسمي الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ احتفالا باليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية والترويج لذلك. كذلك نؤيد جميع المداولات بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية التي تساعد على تعزيز هدف نزع السلاح النووي.

ونؤكد على أهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وضرورة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالانضمام إلى البروتوكولات التابعة لها. وفي الوقت نفسه، نعتقد اعتقادا راسخا بأن سياسات عدم الانتشار لا ينبغي لها أن تقوض الحقوق المشروعة للدول في حيازة أو استيراد أو تصدير المواد الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية، ومعداتها والتكنولوجيا الخاصة بالأغراض السلمية.

إن فييت نام طرف في جميع المعاهدات الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار، وهي تتقيد تماما بالتزاماتها وفقا لهذه المعاهدات، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية، والمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ونحن جادون في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وترحب فييت نام بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالاستعراض المقبل للقرار، وتتطلع إلى المشاركة فيه.

ونشارك أيضا في المبادرات ذات الصلة، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، فضلا عن التزامها التام بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الشركاء الدوليين لضمان الأمان والأمن النوويين وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإننا نكرر تأكيد الحق المشروع للدول في تصنيع الأسلحة التقليدية والاتجار والاحتفاظ بها بغرض الدفاع عن النفس على الصعيد الوطني. ونلتزم أيضا بتنفيذ العديد من اتفاقات التعاون الدولي، بما في ذلك تقديم التقارير السنوية عن واردات وصادرات الأسلحة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ونرحب بالمناقشات المثمرة التي جرت في اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وما توصلت إليه من تدابير فعالة وعملية لمنع وقوع تلك الأسلحة في الأيدي الخطأ، أيدي المجرمين والإرهابيين. وباعتبارها إحدى البلدان الأشد تضررا من الذخائر العنقودية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة التي خلفتها الحروب المدمرة والطويلة الأمد، فإننا نؤيد الأهداف الإنسانية لاتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، بما في ذلك إنشاء آليات التعاون والمساعدة الدولية للتصدي لعواقب الحرب. ونواصل تنفيذ خطة عمل وطنية شاملة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٥ بعزم وفعالية أكيدين بغية تحسين أسباب معيشة ضحايا القنابل والألغام وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات عبر تنفيذ طائفة واسعة من أنشطة إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا وتيسير إعادة إدماجهم في وقت مبكر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ونشكر جميع الشركاء الدوليين الذين قدموا الدعم إلينا، وندعو الدول القادرة على ذلك للانضمام إلينا في هذا المسعى الإنساني.

ونؤيد زيادة تعزيز آلية نزع السلاح مع إيلاء اهتمام خاص لتنشيط العمل الهام لمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لأجل التفاوض على المسائل الرئيسية المتعلقة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونرحب في ذلك الصدد بالجهود المبذولة خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٦ فيما يتعلق ببرنامج عمله، ونتطلع إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ختاما، أود أن أشدد على أن الأهداف النهائية لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا يمكن تحقيقها إلا حين تجدد جميع الدول التزاماتها السياسية بطريقة أكثر مسؤولية وموثوقة، وتعمل على تعزيز الشراكات وتكثيف جهود التعاون بما في ذلك مع

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. وما زال وفد بلدي ملتزما التزاما ثابتا ويقف على أهبة الاستعداد للتعاون الكامل معكم، سيدي الرئيس، وسائر الدول الأعضاء في المضي قدما نحو إيجاد عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل.

السيد فيري (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): تتشرف زامبيا بتهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين معكم.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71.PV.2).

بداية، أود القول أن زامبيا ملتزمة بشدة بفكرة نزع السلاح العام والكامل، وتؤكد مجددا تأييدها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبالنظر إلى الآثار الإنسانية والمخاطر المحيطة بالأسلحة النووية، لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء عدم وجود صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. وبفضل تلك الالتزامات تمكنت الكثير من الدول من الإسهام في الجهود المتعلقة بنزع السلاح النووي طوال العام، وأتيحت لنا فرصة فريدة الآن لترجمة مختلف عملياتنا الدبلوماسية إلى وضع معايير دولية جديدة للأسلحة النووية، بما في ذلك اعتماد مشروع قرار يمكّن من بدء المفاوضات على صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. ويتعين علينا تحديد المحفل المناسب للاضطلاع بالعمل الموضوعي ذي الصلة.

ويؤمن بلدي بأن إزالة الأسلحة النووية بواسطة معاهدة شاملة هي الضمانة الوحيدة ضد استخدامها. وليست لأسلحة الرعب والدمار الشامل هذه أي جدوى عسكرية مشروعة، وهذا ما أؤكده تماما. وعلاوة على ذلك، فهي لا تتصدى لأي تهديدات أمنية حقيقية اليوم من قبيل الإرهاب وتغير المناخ والفقر المدقع والاكتظاظ السكاني والأمراض الفتاكة. وهناك ضرورة لحظر هذه الأسلحة لتفادي استخدامها سواء عن قصد أو غير ذلك، ونظرا لعواقبها الكارثية.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، يشيد بلدي بإسهام المناطق الإقليمية الخمس الخالية من الأسلحة النووية بشكل مستمر في تعزيز عدم الانتشار النووي ومعايير نزع السلاح على الصعيد العالمي، فضلا عن توحيد الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن. ويشعر بلدي بالارتياح إلى أن الدول الأفريقية أصبحت من بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها اتفقت على إعلان القارة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وعليه، تدعو زامبيا الأقاليم الأخرى التي لم تحقق هذه الأهداف بعد إلى العمل على تحقيقها.

وتواصل زامبيا التعاون مع الشركاء الدوليين في مجال الاستغلال المأمون للتكنولوجيا النووية. وفي هذا الصدد، يواصل بلدي دعم عمل الوكالة الدولية وتعزيز بروتوكولاتها الإضافية. ويعرب بلدي عن تقديره للإنجازات التي حققتها الوكالة في ميادين الأمان والضمانات الإشعاعية، وهي تتسم بأهمية بالغة في توطيد الثقة العامة في استخدام العلوم والتكنولوجيا النوويين وتجنب الكوارث النووية. ويحث بلدي الوكالة على مواصلة السعي الدؤوب إلى ضمان إيجاد عالم يسوده السلام.

وبالرغم من النجاحات التي تحققت في السنوات الست منذ دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ، فلا تزال هناك حاجة ملحة إلى تحقيق عالمية المعاهدة، علاوة على وقف استخدام الذخائر العنقودية بصورة متقطعة، خاصة وأننا لا نزال نشهد مثل ذلك الاستخدام في بعض مناطق التراع. وندرك جميعا مدى الوصمة المرتبطة بهذه الأسلحة بالنظر إلى آثارها العشوائية سواء من حيث تغطيتها لمساحة شاسعة أم من حيث مخاطر الذخائر غير المنفجرة في الأجل الطويل. ويناشد بلدي

جميع الدول الانضمام إلى الاتفاقية بغية تعزيز الرفض الدولي للذخائر العنقودية. ويمتد هذا النداء ليشمل الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. ويؤمن بلدي إيمانا راسخا بأن انضمام أي من الدول إلى الاتفاقية يعزز الأصوات المؤيدة للحظر، وبالتالي يعزز مجموعة القوانين الإنسانية الدولية وإبداء التضامن مع الضحايا والبلدان المتضررة. وتحث زامبيا الدول التي ما تزال لديها مخزونات الذخائر العنقودية، علاوة على مستخدمي تلك الأسلحة سابقا على التخلي عنها، ما يساعد على منع المزيد من معاناة المدنيين.

ونؤكد لكم دعم زامبيا، السيد الرئيس، كونها صوتا ثابتا لا يكتفي بالإعراب المستمر عن رفض استخدام الذخائر العنقودية فحسب، بل يشجع أيضا تحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذها.

ولا تزال زامبيا ملتزمة بالحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن التزامها ببذل الجهود المؤدية إلى تحقيق تلك الغاية.

وقد صدق بلدي على معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، للبرهنة على التزامه. وظلت زامبيا تتخذ تدابير تفضي إلى التنفيذ الفعال للمعاهدة منذ التصديق عليها. ومن بين التدابير الأخرى التي يتخذها بلدي سن تشريعات وطنية مناسبة وبناء القدرات في مختلف المؤسسات ذات الصلة التي تتعامل مع الأسلحة وتعزيز التنسيق بين الوكالات وزيادة الوعي بالالتزامات التعاهدية وتطبيقها.

وتدرك زامبيا أن انتشار الأسلحة التقليدية والاتجار بها على نحو غير مشروع، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا للأمن في قارتنا. فهما يؤججان النزاعات البشرية، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح، ويعوقان التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع. وغالبا ما تلحق آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الضرر بالفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. ويرحب بلدي، في ذلك الصدد، بالوثيقتين الختاميتين للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وللمؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، واللتين توفران مجالات رئيسية للتآزر المحتمل في التعامل مع نقل الأسلحة. وتدعو زامبيا إلى مواصلة الجهود لضمان السماح للمرأة، وهي الأكثر تضررا من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالمشاركة في جميع مراحل برنامج عمل الأمم المتحدة وتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

وتدعو زامبيا إلى توسيع نطاق التعاون الدولي وبناء القدرات بين الدول التي تملك قدرات وتلك المحرومة من القدرات بغية تعزيز الصلة الجوهرية بين التنمية المستدامة والسلام والأمن.

في الختام، أؤكد مجددا التزام بلدي بالجهود العالمية الرامية إلى المضي قدما نحو نزع السلاح الكامل بجميع جوانبه، وتضامنه معها.

السيد تامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أنضم، بالنيابة عن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى الممثلين الآخرين في تهنئتكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في أداء مهامكم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية اتحاد ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71.PV.2) غير أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في ظل البيئة الأمنية لعالم اليوم والتي لا يمكن التنبؤ بها، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يشهد تحسنا في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. فلم يتم بعد الوفاء بالالتزامات التي جرى الاتفاق عليها في الماضي. ولا يزال الافتقار إلى الإرادة السياسية وغياب الجهود الجماعية يمثلان التحديين الرئيسيين أمام إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح. ولذلك، فإن المهام التي يجب أن نضطلع بها لضمان مستقبل آمن للأجيال القادمة هي مهام جسام. ويتصدر نزع السلاح وعدم الانتشار جدول الأعمال الذي يجب أن تدعمه جميع الدول الأعضاء من أجل صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وعليه، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تولي أهمية كبيرة لأعمال اللجنة الأولى.

ويظل استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، مسألة تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي. وتكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في ذلك السياق، رأيها القائل بأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يضمن بصورة كاملة عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إلا بالإزالة الكاملة لتلك الأسلحة. ولذلك، رحبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالاجتماع الذي عقدته الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ونعتقد أن من شأن الحفاظ على هذا الزخم أن يمضي بنا قدما نحو النزع الكامل للسلاح النووي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي إحدى المعاهدات التي تقوم بدور هام في ميدان نزع السلاح النووي. وركائزها الثلاث – عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية – محددة تحديدا جيدا وينبغي أن تخدم المصالح الفضلى للمجتمع الدولي. ومن المفترض تنفيذ هذه الركائز الثلاث على قدم المساواة؛ ومع ذلك، لا يزال هناك تفاوت إذ أن نزع السلاح النووي متخلف عن الركب.

ومن المؤكد أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعلق عليها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية كبيرة، سيسهم في المضي قدما بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن المعاهدة لا تزال غير فعالة بعد مرور ٢٠ عاما على اعتمادها. وعليه، فإن من واجب المجتمع الدولي ضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ، وعلينا أن نكون متفائلين. ونأمل، في ذلك السياق، أن تقوم الدول، التي لم توقع بعد على المعاهدة وتصدق عليها، ولا سيما الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢، بذلك في تاريخ مبكر.

ويسهم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عالميا، فضلا عن تعزيز السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وتشجع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاعتراف بهذه المناطق وتقديم ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها لجميع الدول في هذه المناطق. كما نود أن نعيد التأكيد على أهمية التفعيل الكامل لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى البروتوكول الملحق بها في أقرب وقت ممكن.

تسلم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والأمان النووي والضمانات النووية. وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أكملت العملية الداخلية ووقعت البروتوكول الإضافي للوكالة.

وبينما نركز على التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، لا يمكننا أن نتجاهل التحديات التي تشكلها الأسلحة التقليدية، ولا سيما الذخائر العنقودية.

فاستخدام الذخائر العنقودية، ولا سيما مخلفات الحرب مثل الذخائر غير المنفجرة، يخلق عقبات رئيسية أمام حياة البشر والتنمية الوطنية في العديد من البلدان، وخاصة البلدان الأكثر تعرضا للقصف مقارنة بعدد السكان، مثل بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حيث لا تزال الذخائر غير المنفجرة تشكل عقبات خطيرة أمام حياة الناس والتنمية الوطنية على الرغم من أن النزاع انتهى قبل أكثر من أربعة عقود. وإزالة الذخائر غير المنفجرة سيستغرق وقتا طويلا ويتطلب موارد ضخمة. ونود أن نعرب، في ذلك الصدد، عن خالص شكرنا للبلدان والمنظمات الدولية والجهات الأخرى التي توفر التمويل والدعم المساعدة التقنيين لبلدي، بما في ذلك تعهد الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا بتقديم مبلغ ٩٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة. وندعوها مرة أخرى إلى تقديم المزيد من التمويل والمساعدة التقنية لدعم جهودنا في التخلص من الذخائر غير المنفجرة في بلدنا.

وفي سبيل مواجهة هذه التحديات، أعلنت حكومة لاو الهدف ١٨ من أهداف التنمية المستدامة، ”إنقاذ الأرواح من الذخائر غير المنفجرة“ هدفا وطنيا في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وتعزيزا لجهودنا الرامية إلى التخلص من خطر المتفجرات من مخلفات الحرب، نأمل أن يأتينا الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي قريبا لمساعدتنا في تحقيق هذا الهدف تحديدا من أهداف التنمية المستدامة في السنوات المقبلة.

ونرحب بالنتيجة الناجحة للاجتماع السادس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في جنيف، لاستعراض التقدم المحرز ومعالجة التحديات في تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، ونتطلع إلى الاجتماع السابع للدول الأطراف في تلك الاتفاقية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لنناشد البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الذخائر العنقودية أن تفعل ذلك من أجل تحقيق عالم خال من تلك الأسلحة.

وحتى الآن لم يحرز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار سوى تقدم بطيء للغاية. وفي ذلك الصدد، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ضرورة إبداء إرادة سياسية قوية وبذل جهود جماعية للتغلب على هذا المأزق الصعب وللعمل مجددا على وضع نهج متعدد الأطراف لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وعلى الرغم من أنها بلد صغير محدود الموارد، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في عدة صكوك دولية متعلقة بنزع السلاح وملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب تلك المعاهدات. وتؤمن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إيمانا راسخا بأنه لا غنى عن إبداء الإرادة السياسية والمرونة من جانب الدول الأعضاء لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن التغلب على التحديات التي تثيرها الأسلحة النووية للمجتمع الدولي.

ويقتضي ذلك بذل المزيد من الجهود من جانب جميع البلدان عن طريق العمل معا على تحقيق الأهداف المشتركة لكي يكون العالم في مأمن من الخوف والتهديدات التي تشكّلها جميع أنواع الأسلحة. وعليه، سيواصل وفد بلدي الإسهام البناء في أعمال اللجنة الأولى.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): يتقدم وفد بلدي بالتهنئة الصادقة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها الحادية والسبعين، ويتمنى لكم كل النجاح في هذه المهمة الهامة.

تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71.PV.2) ونود أن نقدم الملاحظات الإضافية التالية بصفتنا الوطنية.

وإذ يبدأ عملنا فإن من رأي فرنسا أن من الضروري توفر فهم مشترك للأهداف التي تقع علينا مسؤولية السعي إلى تحقيقها معا. وترتبط تلك الأهداف ارتباطا وثيقا نظرا لأنها تشمل تعزيز السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي، وتسعى تحقيقا لتلك، الغاية إلى وضع خطة رئيسية وواقعية لأعمال نزع السلاح لما فيه صالح الجميع.

لكن وكما يعلم الجميع هنا فإن عالمنا المحيط بات مذهلا بما يتسم به من طابع معقد وتحديات وعدم تيقن. ويعني أن البيئة الدولية قد أصبح التنبؤ بها أكثر صعوبة وأقل تعاونا في نظرنا أنه لا مناص من بذل الجهود اللازمة للتصدي لمسائل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح عبر اتباع نهج متسق وشامل. وبذلك فإننا لسنا تحت تأثير أي أوهام. ولا يمكن التصدي لهذه المسائل المختلفة في عزلة عن بعضها بعضا. وتسهم هذه المسائل معا في وضع أساس هام لإحراز أي تقدم نحو عالم أكثر أمانا، أي السعي إلى تحسين التفاهم والثقة المتبادلين، وإحراز التقدم نحو اتخاذ التدابير على نحو متبادل والتحقق الفعال منها، فضلا عن الاعتراف الكامل بأنه لا ينبغي أن تؤدي الحاجة إلى بذل جهد في ميدان ما إلى سباق تسلح في ميدان آخر.

وتقتضي الحالة الراهنة منا أيضا التحلي برؤية واضحة. وسيكون الفشل مصير أي محاولة للمضي قدما في تجاهل للتوازنات الاستراتيجية وعواملها أو في إنكار للمصالح الإقليمية والوطنية. ويعني ذلك ببساطة أنه لا يمكن تحقيق أي من تلك الأهداف في تجاهل أو إنكار للواقع. ويعني أيضا أن من شأن ذلك المحفل الصعب المعني بتحقيق توافق الآراء، فضلا عن تعميم التدابير المتخذة أن يحققا نتائج فعالة. ويندرج ذلك النهج في صلب التعددية التي تعتزم فرنسا تعزيزها كما اتضح مؤخرا في استضافة ممثلي المجتمع الدولي في باريس للاتفاق على التزامات رئيسية خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ولا تزال مخاطر الانتشار كبيرة وتقتضي التصدي لها بحزم من جانب المجتمع الدولي. ومما يثير الشعور بالقلق على وجه الخصوص، تزايد تصرفات كوريا الشمالية غير المبررة وغير المسؤولة والمؤدية إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وخاصة إجراء التجارب النووية في يومي ٦ و ٩ من أيلول/سبتمبر هذا العام. بل تكشف تلك التصرفات عن عزم بيونغ يانغ على الحصول على ترسانة نووية وقذائف تسيارية في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. ويمثل ذلك التهديد مشكلة بالنسبة لنا جميعا، ويجب علينا التصدي لذلك بحزم عن طريق فرض الجزاءات من جانب الأمم المتحدة. ومع أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، فإنها وسيلة أساسية لتحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وهو شرط مسبق لاستئناف المحادثات السداسية. وقد اختارت كوريا الشمالية العزلة ويجب عليها تحمُّل عواقبها.

وتدل حالة إيران على أن من شأن عزم المجتمع الدولي أن يساعد على حل أزمات الانتشار. وسيواصل المجتمع الدولي، لا سيما مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث رصد تنفيذ إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، لا يزال التعجيل ببرنامج القذائف التسيارية وخاصة إطلاق القذائف القصيرة والمتوسطة المدى يسبب القلق الشديد بالنسبة لبلدي.

وقد ساعد تقرير آلية التحقيق المشتركة في التعرّف المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وتثير النتائج التي توصلت إليها الآلية الشعور بالقلق الشديد. فهناك حالتان من بين الحالات التسع التي تمت دراستها تُنسبان إلى السلطات السورية دون شك، في حين تُنسب الحالة الثالثة إلى تنظيم داعش. وتأتي هذه المعلومات الجديدة بالإضافة إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجهها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بسبب انعدام شفافية السلطات السورية إزاء برنامج

أسلحتها الكيميائية. وقد حُظرت هذه الأسلحة بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة التي صدقت عليها سورية في عام ٢٠١٣. وليس مقبولا استخدام هذه الأسلحة اللاإنسانية ولا يمكن تبريره. ويجب منع تشكيك أي من الدول في النظام الدولي لعدم الانتشار. وبالمثل، فليس مقبولا استخدام هذه الأسلحة من قبل تنظيم داعش ويجب أن يكون هذا موضوع تعبئة واسعة النطاق في مؤسساتنا الرئيسية، وخاصة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وعلى صعيد آخر، تعتزم فرنسا مرة أخرى هذا العام تقديم مشروع قرار بشأن منع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة، وذلك بالاشتراك مع ألمانيا. وعلينا أن نواصل التعبئة الحالية لمنع العواقب الإشعاعية الخطيرة التي قد تنجم عن سوء استخدام بعض المصادر المشعة لأغراض إرهابية.

وينبغي في سبيل التصدي لهذه التهديدات والتحديات الأمنية التي نواجهها اليوم بوجه عام، الحفاظ على مختلف النظم الدولية التي تمكّنا من بنائها بصبر خلال العقود القليلة الماضية، فضلا عن تنفيذها تنفيذا كاملا. وتجب كفالة نزاهة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عبر ركائزها الثلاث. ولا غنى عن الالتزامات والضمانات الناشئة عن معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن من الخطأ أن تفسر تلك الأسباب على أنها تشكيك في مصداقيتها أو فعاليتها في الوثيقة الختامية غير الحاسمة للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥. وعليه، ستعارض فرنسا بشدة أي محاولة لإضعاف نظام عدم الانتشار عن طريق الدعوة إلى معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

ولنكن واضحين: فإن معاهدة كهذه – يتم وضعها دون إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية – لن يكون لها أي أثر ملموس، خاصة فيما يتعلق بتخفيض الترسانات النووية. ولن نحقق عالما أكثر أمانا في تجاهل لدور سياسات الردع والسياق الأمني الذي تؤدي دورها فيه. وبالمثل، لن يؤدي بنا التشكيك في نطاق الالتزامات التي تقع سلفا على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار أو السعي عبثا إلى استبدال النهج الإنساني للشواغل الأمنية إلى تحقيق الخطوات التالية في عملية نزع السلاح النووي على النحو المتفق عليه بتوافق الآراء في إطار خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وبالتالي فإن بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية التي فُتح باب التوقيع عليها منذ ٢٠ عاما من الآن يعتبر أولوية بالنسبة لفرنسا في ميدان نزع السلاح النووي. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي يدعو جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون تأخير، علاوة على الامتناع عن إجراء أي تفجيرات نووية ومواصلة الوقف الاختياري إلى حين بدء نفاذ المعاهدة.

وعلاوة على ذلك، فإن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يعدُّ أولوية أيضا ويمثل الخطوة المنطقية التالية في مجال نزع السلاح النووي.

وبالمثل، ولأن نزع السلاح النووي يقاس أولاً وقبل كل شيء بالأفعال، فسيواصل بلدي تشجيع شركائه على الاقتداء به، سواء من حيث الشفافية فيما يتعلق بقواته ومرافقه أو من حيث التدابير الملموسة لنزع السلاح. إن فرنسا، التي تتبع سياسة للردع ذات طابع دفاعي صرف، تطبق مبدأ التقيد الصارم بحد الكفاية بما يتماشى مع السياق الاستراتيجي، وهي تُبقي حالياً ترسانتها عند أدنى مستوى لها.

ومن المهم أيضاً تعزيز الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن تحديد الأسلحة. وفي هذا الصدد، فإننا نعول على تجديد الولايات المتحدة وروسيا التزاماتهما الرامية إلى تخفيض ترسانتيهما الاستراتيجيتين بعد عام ٢٠٢١ في أعقاب

انقضاء أجل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام ٢٠١٠.

كما يدعو بلدي اليوم جميع البلدان إلى أن تشارك مشاركة كاملة في التحضير للدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، التي ستبدأ في السنة القادمة. وفرنسا ملتزمة بالإسهام بنشاط في ذلك الأمر. ومن ثم، سنستضيف المؤتمر المقبل للدول الخمس دائمة العضوية في باريس في ربيع عام ٢٠١٧ بهدف تعميق التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وانفتاح مجموعة الأعضاء الخمس الدائمين بقدر أكبر على الحوار مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتي يجب الإصغاء إلى توقعاتها. وهذا هو أحد الأسباب التي قررت فرنسا من أجلها المشاركة بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وأود أن أشدد على أنه ما من سبيل يمكن أن يساعدنا على المضي قدماً سوى الحوار البناء والمفتوح. ولا يمكن توقع أي شيء إيجابي من الاتجاه المتزايد نحو الالتفاف على آلية نزع السلاح والانقسامات التي تزداد حدّة، كما لوحظ في هذا العام في سياق عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بنزع السلاح النووي. لذا، تعتزم فرنسا تكريس نفسها لتشجيع جميع الأطراف على بذل جهد صادق لتجديد الالتزام بمحافل نزع السلاح التقليدية والمشروعة، التي استمرت مآزقها أطول مما يجب.

وخلال هذا النصف الثاني من عام ٢٠١٦، ستتاح لنا الفرصة للعمل معاً لتعزيز فعالية العديد من الصكوك الدولية الهامة. وفيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ترى فرنسا أن العمل في عدة مجالات يتيح آفاقا معقولة لإحراز تقدم. والاقتراحات العملية التي قدمها بلدي مصممة لتعزيز النقاش وبناء الثقة بين الدول الأطراف. ونأمل أن يجري تقديرها في ضوء ذلك.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فإن المناقشات المفعمة بالحماس الجارية بشأن المواضيع الرئيسية ذات الصلة مشجعة. ومن الإيجابي للغاية أن نرى أن مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، التي أثارتها فرنسا في عام ٢٠١٣، تصل تدريجياً إلى مرحلة النضج.

وأخيراً، فإن الهدف المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء لا يزال أساسياً. فالعدد الهائل من التطبيقات السلمية للفضاء والحاجة إلى ضمان استفادة الجميع منها يعنيان أن علينا أن نتخذ تدابير محددة الأهداف لبناء الثقة والشفافية لتهيئة الظروف من أجل استدامة الأنشطة الفضائية.

وفي وقت تلقي فيه التهديدات الإرهابية والمخاطر الكامنة للانتشار غير المشروع للأسلحة بثقلها على أمن الشعوب في جميع مناطق العالم، ترى فرنسا أن من الضروري تحديد الأولوية المكرسة للمسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية. ولذلك، يكثّف بلدي مشاركته في تنفيذ العديد من مجالات العمل الرئيسية، وأولها إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة والتنفيذ الكامل لها. ونجاح المؤتمر الثاني للدول الأطراف المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٦ ينبغي أن يشجّعنا على تناول بعض المسائل الموضوعية بمزيد من التعمق، بما في ذلك دعم المجتمع المدني. وبصفة أعم، فإن زيادة التعبئة السياسية من المجتمع الدولي بأسره لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يبدو حاسماً بالنسبة لنا، وسأعود إلى هذه المسألة لاحقاً. وبالمثل، يجب أن يستمر تنفيذ اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو بعناية. وأخيراً، فمن المستصوب بذل جهد لتحسين هيكل وتنسيق الاستجابة الدولية للتهديدات الخطيرة التي تشكلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

سأختتم بياني بالتشديد بإيجاز مرة أخرى على أولويات مشاركة فرنسا الثلاث في مناقشاتنا لهذا العام وهي: ترسيخ جهودنا في العالم الحقيقي وتدعيم النظم القانونية القائمة بالسعي إلى تحقيق تقدّم عملي وملموس وواقعي واستعادة الممارسات الفعالة المتعددة الأطراف ولا سيما من خلال الحوار والتماس توافق الآراء.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71.PV.2)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تعلق إيطاليا أهمية كبيرة على نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار بوصفها عناصر أساسية من عناصر سياستنا الخارجية. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن تعددية الأطراف والتعاون الدولي أساسيان لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل في تلك المجالات. وقد شهدنا بعض التطورات الإيجابية خلال العام المنقضي، فضلاً عن اتجاهات سلبية، وهي تثير قلقاً عميقاً.

وتظل إيطاليا مقتنعة بأن تحقيق عالمية الصكوك القائمة الملزمة قانوناً المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والمعاهدات الرئيسية للأسلحة التقليدية يمثل هدفا حاسما ينبغي للمجتمع الدولي السعي من أجله. وهذه الصكوك وتنفيذها على الصعيد العالمي أمر بالغ الأهمية لبناء بيئة سياسية وقانونية تفضي إلى إحراز تقدم ملموس في مجالات عملنا.

وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره وتظل الإطار القانوني الوحيد لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نقر بالدور المحوري الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب بالعمل الذي تقوم به الوكالة لرصد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي وبالنهج التعاوني الذي اتخذته الأطراف المعنية. ونشجعها على مواصلة التزامها الكامل بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك دون تأخير وبلا شروط. كما ندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى أن تنفذ دون إبطاء وعلى نحو متوازن جميع أحكامها وكذلك الالتزامات التي وافقت عليها المؤتمرات الاستعراضية اللاحقة.

إن قلقنا البالغ حيال العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية يدعم جهودنا من أجل إحراز تقدم فعال في نزع السلاح النووي. وإيطاليا ملتزمة بتهيئة الظروف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبأسلوب يعزز الاستقرار الدولي ويقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي أن تركز الإجراءات ذات الصلة على التدابير العملية والفعالة بوصفها خطوات في نهج تدريجي بخصوص نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يظل أولوية علياً. ونرحب بالبيان الوزاري المشترك الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة. كما نرحب بالقرار ٢٣١٠ (٢٠١٦). ونحثّ جميع الدول على التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة

دون تأخير وبلا شروط، ولا سيما الدول التي يشكل تصديقها أمرا ضروريا لبدء نفاذ المعاهدة. ولحين بدء نفاذ المعاهدة، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول، بما في ذلك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، إلى احترام الوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية وإلى الامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يقوض موضوع المعاهدة وغرضها.

كما أننا نعلق أهمية كبيرة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وتقدر إيطاليا نداء الأمين العام مؤخراً لاستثمار المزيد من الموارد في الهيكل الدولي المعني بالتعامل مع الأسلحة البيولوجية، وتدرك الحاجة إلى تحسين القدرة على منع الهجمات البيولوجية أو الرد عليها. ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثامن المقبل للاتفاقية المذكورة باعتباره فرصة قيمة لتعزيز هذا الصك الأساسي. ونؤيد على وجه الخصوص تقوية برنامج العمل فيما بين الدورات، والذي ينبغي تزويده بالأدوات اللازمة للاستجابة بسرعة أكبر للاحتياجات والتحديات الناشئة.

وتظل إيطاليا ملتزمة التزاما قويا بدعم اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ودعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونتعاون تعاونا كاملا مع المنظمة حينما يتعلق الأمر بعمليات التفتيش على أرضنا. كما أسهمنا بفعالية بالاشتراك مع الدول الأخرى في إنجاح إزالة ما تبقى من سلائف الأسلحة الكيميائية في ليبيا، في عملية قامت بتيسيرها وتنسيقها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ودعمنا أنشطة المنظمة بشأن التحقيق في الحالات المزعومة لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ مع شعور ببالغ القلق الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي فيما يتعلق باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وتدين إيطاليا بشدة التجارب النووية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وعمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا الصواريخ الباليستية باعتبارها انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليمي والدولي.

ونكرر دعوتنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن تطوير جميع برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية القائمة بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ونناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العودة إلى الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في موعد مبكر وإلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

وندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، الذي أكدته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤيد أعمال آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، فضلا عن أعمال بعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات لسورية. ونحث الجمهورية العربية السورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما نشعر بقلق بالغ حيال الادعاءات المتعلقة بتصنيع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للأسلحة الكيميائية واستخدامها، ونعرب عن التزامنا بالعمل مع الشركاء الدوليين للتخفيف من التهديد الخطير للأمن الدولي الذي يمثله استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية.

ولا تزال إيطاليا تشعر بقلق عميق من تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، ولا سيما فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية. وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على دعمنا للتنفيذ الكامل لجميع الصكوك الدولية ذات الصلة، بدءا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونأمل أن يحقق استعراض نظام ١٥٤٠، الجاري حاليا، نتائج ناجحة. وبصورة أعم، نحن منفتحون لمناقشة

أية مبادرات تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على منع استخدام أسلحة الدمار الشامل في الأعمال الإرهابية وإلى مكافحة جميع الأنشطة ذات الصلة.

وفي ميدان الأسلحة التقليدية، فإننا نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بغية تقييم الأعمال المنجزة في السنوات الخمس الماضية وإرساء الأساس لجهودنا في الدورة المقبلة التي تعقد بين الدورات، ولا سيما فيما يتعلق بمسألتي الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

ومن الأولويات الأخرى لحكومة بلدنا مواصلة تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية. ولهذا السبب، تواصل إيطاليا تخصيص الموارد المادية والتقنية والمالية من أجل تنفيذ برامج شاملة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتركيز على أهداف من بينها إزالة المخزونات وتدميرها، والتوعية بالمخاطر، وإعادة التأهيل البدني والنفسي للضحايا والإدماج الاجتماعي – الاقتصادي. وسنواصل تقديم إسهامنا الإيجابي في الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال دورنا بصفتنا رئيس فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام لفترة السنتين الحالية وباعتبارنا منسقا معنيا بمساعدة الضحايا في إطار الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي استكمل إنشاء الهيكل المؤسسي للمعاهدة، ونتطلع إلى تركيز جهودنا حاليا على الجوانب المتعلقة بالتنفيذ الفعال للمعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها. كما لا نزال نولي أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وللصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وبهذه الروح، انضممنا إلى الإعلان المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي ستطلقه فرنسا باسم مجموعة واسعة من البلدان.

وفي ما يتعلق بالفضاء الخارجي، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن مجموعة أولى من المبادئ التوجيهية للاستدامة الطويلة الأجل، ونتطلع إلى المزيد من العمل بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، نعتقد أن إجراء مناقشة بناءة فيما بين الشركاء الدوليين بشأن مبادئ السلوك المتحلي بالمسؤولية في الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون تكملة مفيدة لهذه الجهود.

وتؤيد إيطاليا وضع قواعد ومبادئ لسلوك الدول المتحلي بالمسؤولية في الفضاء الإلكتروني، فضلا عن تعزيز تدابير بناء الثقة والتعاون الدولي وبناء القدرات لتحسين أمن الفضاء الإلكتروني والحد من خطر المنازعات فيما بين الدول في هذا الميدان.

ودعمت إيطاليا من البداية اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ووضعت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار. ونعي تماما أهمية إدراج النهج الجنسانية في عمليات نزع السلاح وأهمية كفالة مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في صنع القرار واتخاذ الإجراءات في مجال صون السلام والأمن.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا الأهمية التي نوليها لتعزيز الحوار بشأن مواضيع نزع السلاح مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من المجتمع المدني. وننوه بالإسهام

الأساسي الذي تقدمه هذه الجهات ونتطلع إلى زيادة مشاركتها في أنشطة آلية نزع السلاح.

السيد آل ثاني (قطر): سيدي الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

وأتوجه بالتهنئة إلى أعضاء المكتب، متمنيا لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم ومؤكدا لكم تعاون دولة قطر معكم ومع الوفود المشاركة لإنجاح أعمال هذه اللجنة.

كما أعلن تأييد بلدي لبيان المجموعة العربية وبيان حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71.PV.2).

تمثل مسألة نزع السلاح والأمن الدولي أهمية بالغة للمجتمع الدولي. ويؤكد حجم التحدي الذي يواجه الأمن الجماعي نتيجة للأحداث الجارية في العالم الحاجة الماسة إلى الإسراع في التوصل توافق دولي بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. لقد أسهمت الصكوك الدولية والمبادرات والإعلانات الدولية في تجنب الكثير من المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الدولي، ولا سيما في مجال إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. بيد أن الطريق لا يزال طويلا ومحفوفا بالمخاطر اليوم أكثر من أي وقت مضى، وذلك في ظل تزايد النزاعات واستمرار ظاهرة الإرهاب وانتشار الأسلحة والمخاطر الناجمة عن احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية وأطراف النزاعات من غير الدول.

إن هذا الواقع يفرض علينا جميعا مسؤولية أكبر عن تعزيز التعاون وتكثيف الجهود لمواجهة هذه المخاطر. وفي هذا الصدد، فإن بلدي يدعم كافة الخطوات والإعلانات الدولية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، ولا سيما إعلان اعتبار يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا إزالة الأسلحة النووية وإعلان يوم ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية والتعهدات الدولية للحد من الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونتطلع إلى إحراز نتائج إيجابية في المؤتمر الاستعراضي المعني بنزع السلاح في عام ٢٠١٨.

ويشكل الانتشار النووي مصدر قلق كبيرا للجميع. وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على إبرام معاهدة انتشار الأسلحة النووية، لا يزال الخطر النووي داهما بل ويزداد خطورة مع دخول أطراف جديدة في النزاعات التي يشهدها العالم، ومع استمرار إدراج الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذا السلاح الفتاك في عقائدها القتالية واستراتيجياتها العسكرية، مما يجعل مسألة إخلاء كافة مناطق العالم من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أمرا ملحا.

ونعيد التأكيد هنا بأنه بعد مرور أكثر من أربعة عقود على إبرام معاهدة عدم الانتشار النووي، التي تعد الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، فقد أصبح من الضروري امتثال الدول النووية للعمل جديا على تخليص العالم من هذا الخطر الكبير استنادا للمادة السادسة من المعاهدة، ونحن إذ نقدر ما أسفرت عنه الاتفاقيات الثنائية سالت ١ وسالت ٢ وستارت ١ وستارت ٢ وستارت الجديدة، من خفض ملحوظ لمخزون العالم من الرؤوس النووية، فإننا نرى أن المخزون الحالي لا يزال يشكل تهديدا للبشرية، مما يجعل من الأهمية بمكان، تفعيل المادة السادسة والخطوات ذات الصلة التي وردت في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وفق جدول زمني، وصولا إلى عالم خال من السلاح النووي.

ويجدد بلدي تأكيد حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية باعتباره حقا غير قابل للتصرف، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، إلا أنه من اللازم تطوير برنامج الطاقة النووية السلمية بشكل مسؤول وبأعلى معايير الشفافية والأمن والسلامة، والالتزام بنظام

ضمانات وكالة الطاقة الذرية، والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، والتعاون مع الوكالة لتمكينها من التحقق الكامل.

لقد أسهمت الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح، في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في العديد من مناطق العالم، إلا أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تفتقد الأمن والاستقرار، ويود وفد بلدي الإعراب مجددا عن قلقه البالغ جراء عدم إحراز تقدم ملحوظ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وعدم تنفيذ الالتزامات المترتبة عن نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، والخطوات الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، وخطة عمل ٢٠١٠، إلى جانب فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ لمعاهدة عدم الانتشار.

حرصت دولة قطر على اعتماد سياسة ثابتة إزاء قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن تحقيق الأمن والسلم الدوليين هو مسؤولية مشتركة للدول الأعضاء، وأن الإطار المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لمعالجة قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار والأمن الدولي بشكل عام، وتجدد دولة قطر التزامها بالتعاون في هذا الإطار استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة وبما يعزز السلم والأمن الدوليين، ويخلص البشرية من أسلحة الدمار الشامل بشكل عام، والأسلحة النووية بشكل خاص. وفي إطار دعم قطر للجهود الدولية الرامية للقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل، واصل بلدي بذل جهوده لتنفيذ مجمل الالتزامات المترتبة على كونه طرفا في الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح، وخاصة معاهدة عدم الانتشار النووي، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وغيرها من الاتفاقيات.

وتقوم دولة قطر باستضافة وتمويل كثير من فعاليات المنظمات الدولية ذات الصلة بتنفيذ هذه الاتفاقيات، حيث بلغت الفعاليات التي تنظم بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ٦ فعاليات سنوياً، كما استضافت ورشة عمل وتجربة عملية بالتعاون مع منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقامت دولة قطر أيضا بفعالية ثلاثية، تنظيم حلقة عمل بشأن الإشعاع النووي في عام ٢٠٠٨، بالتعاون مع منظمة حلف الشمال الأطلسي، واستضافة حلقة العمل التي نظمها مكتب نزع السلاح بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتنظيم مؤتمر مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بالتعاون مع الولايات المتحدة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،، واستضافة المؤتمر السنوي الحادي عشر لحلف منظمة شمال الأطلسي حول أسلحة الدمار الشامل في شهر آذار/مارس ٢٠١٥.

وعلى المستوى الوطني، تقوم اللجنة الوطنية القطرية لحظر الأسلحة منذ إنشائها عام ٢٠٠٤ بتقديم المشورة للجهات الحكومية المختصّة في كل ما يتصل بالمسائل المتعلقة بحظر الأسلحة، بغية تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات الدولية المعنيّة التي انضمّت إليها دولة قطر. وحرصا من دولة قطر على ترسيخ قيم السلام، وتوعية الأجيال القادمة بخطورة أسلحة الدمار الشامل، تنظم اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة، برنامجاً توعوياً سنوياً حول الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وذلك لطلبة المدارس الثانوية والجامعات. كما تنظم لهم مسابقتين سنويتين إحداهما في البحوث والأخرى في الملصقات، فيما يخص الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وفي عام ٢٠١٢ أنشأت دولة قطر مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، والذي يقدّم خدماته التدريبية على جميع المستويات؛ الوطنية والإقليمية والدولية.

وتعيد دولة قطر التأكيد على موقفها بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد لبحث قضايا نزع

السلاح، وضرورة أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل متوازن وشامل يُفضي إلى تشكيل لجان فرعية للتفاوض بشأن برنامج إزالة الأسلحة النووية بشكل تام، وفقا لبرنامج زمني محدد وملزم وغير مشروط، والشروع في مفاوضات تُفضي إلى وضع صك عالمي ملزم وغير مشروط يهدف إلى توفير ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها، وكذلك التفاوض حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وغيرها من المسائل المعلقة.

ويمثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تحديا كبيرا في مجال نزع السلاح، حيث أسهم النقل غير المشروع لتلك الأسلحة وإساءة استخدامها في تأجيج النزاعات التي يدفع ثمنها الباهظ المدنيون، ونود هنا أن نناشد جميع الأطراف المعنية تنفيذ التزاماتها ولا سيما الدول المصنعة لهذه الأسلحة لوضع قيود صارمة للحيلولة دون انتشار تلك الأسلحة، ويود وفد بلدي الثناء على الجهود التي بذلت لاعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل عامين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونتطلع إلى أن تفضي تلك الاجتماعات إلى تحقيق النتيجة التي ننشدها جميعا.

في الختام، إن تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، هو مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأعضاء، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح، وبشكل خاص الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وستواصل دولة قطر تنفيذ الالتزامات التي تمليها عليها مسؤوليتها كدولة طرف في الصكوك الدولية ذات الصلة وعضوا في الأمم المتحدة.

السيدة داغر (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي ومشاركته الكاملة طوال هذه الدورة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وباسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/71.PV.2).

ولا تزال الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تحظرها صراحة معاهدة دولية. ومن الدعم الدولي الكبير للتعهد الإنساني، إلى النتائج الناجحة للفريق العامل الثاني المفتوح باب العضوية الذي يمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وتوصيته بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧، عقدت هذه الدورة على خلفية فرصة فريدة للتحرك إلى الأمام في اتجاه حظر السلاح الأكثر تدميرا ولا إنسانية على الإطلاق. وبينما يؤكد لبنان من جديد حق كل دولة في التنمية والبحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية، فإنه يؤيد بقوة الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

ورغم الفشل المؤسف للمؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في التوصل إلى نتيجة توافقية أساسا استنادا إلى خارطة طريق ملموسة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، فإن لبنان يعتقد أن الأهداف والالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار وجيهة كما كانت دائما. ويدعو جميع الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الأخرى، بدون إبطاء. وفي هذا الصدد، يود لبنان الإشارة إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ليست طرفا في المعاهدة، ولا تزال تهدد السلم والأمن في المنطقة من خلال مواصلة جمع الأسلحة النووية، ناهيك عن رفضها وضع

مرافقها النووية تحت رقابة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبعد مرور خمسة عشر عاما على اعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، يؤكد لبنان من جديد التزامه بتنفيذه ويرحب بالاهتمام الخاص الوارد في الوثيقة الختامية للاجتماع السادس للدول الذي يعقد مرة كل سنتين، بالصلة بين التنمية المستدامة والسلام والأمن، ولا سيما أهمية الغاية ٤ من الهدف ١٦ من جدول أعمال التنمية المستدامة، من أجل خفض التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة إلى حد كبير بحلول عام ٢٠٣٠ ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة.

وفي هذا السياق، فإن بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة يعدُّ أيضا تطورا إيجابيا، ويتطلع لبنان إلى تنفيذها بصورة فعالة وعلى النطاق العالمي. ويرحب لبنان أيضا بإدراج المنظور الجنساني في الوثيقة الختامية للاجتماع السادس الذي تعقده الدول كل سنتين، ويغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد ضرورة مواصلة تعميم المسائل الجنسانية في جميع جوانب عمل اللجنة الأولى. ويؤكد لبنان مرة أخرى التزامه باتفاقية الذخائر العنقودية. واستنادا إلى تجربته المؤلمة المستمرة بوصفه ضحية لهذه الأسلحة منذ عام ٢٠٠٦، يدين لبنان أي استخدام للذخائر العنقودية ويدعو إلى تحقيق عالمية الاتفاقية.

وفيما يتعلق بالتحديات الجديدة مثل الطائرات المسلحة بدون طيار والأسلحة الذاتية التشغيل وأمن الفضاء الإلكتروني وأنشطة الفضاء الخارجي، يعيد لبنان التشديد على ضرورة تنظيم استخدام هذه التكنولوجيات بصورة عالمية وشاملة تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وأخيرا، وصف الكثيرون هذا العام بأنه العام الذي تنبّه فيه العالم إلى ضرورة صون إنسانيتنا والحفاظ عليها. ولا نكتفي بالتأكيد هنا على أنه لا ينبغي للتكنولوجيا أن تطغى على إنسانيتنا فحسب، بل إن علينا أن نذكر أكثر من ذي قبل تلك العلة النبيلة التي أنشئت لأجلها هذه اللجنة. وينبغي توطيد السلم والأمن الدوليين وصونهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح على النحو الوارد في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. ولن تتسنى استدامة السلم والأمن الدوليين إلا عندما تسود العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وإذ أشكر الرئيس، فإنني أتطلع إلى النتائج الإيجابية لهذه الدورة. وأتمنى لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب كل النجاح في عملكم.

السيد بروبر (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة وأؤكد لكم تعاون ودعم وفد بلدي.

تؤيد إسرائيل الرؤية الرامية إلى جعل الشرق الأوسط خاليا من الحروب والعداء وأسلحة الدمار الشمال ووسائل إيصالها. وهي رؤية ينبغي أن يطمح إليها جميع سكان المنطقة تعلُّقا بالأمل في تحقيق السلام والاعتراف والمصالح المتبادلين، فضلا عن وقف جميع أعمال الإرهاب والعداء والعدوان. وترى إسرائيل في الوقت نفسه أن عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح لا تنفصل عن السياق الذي وُجِدت فيه ويجب تخطيطها بطريقة تراعي الظروف والتحديات والتهديدات السائدة. ويجب أن تنشأ أي مبادرة للحوار الإقليمي المعني بتحديد الأسلحة ونزع السلاح من المنطقة نفسها، وأن تكون ذات جذور راسخة في الواقع الإقليمي، فضلا عن مراعاة جميع جوانب الأمن الإقليمي وتعزيز الأمن الفردي والجماعي لجميع الشركاء الإقليميين.

وقد أصبح الشرق الأوسط مركزا للتعصب والتطرف العنيف، وهيأت الاضطرابات السياسية وانهيار الدول بيئة

مواتية لانتشار المنظمات الإرهابية. فلم تترسخ أقدام هذه الجماعات الإرهابية في المنطقة فحسب، بل أصبحت تشكّل الحكومات أو تشارك فيها في بعض الحالات. وأصبح مدى عجز الدول الإقليمية عن ممارسة المهام الأساسية المناطة بالدول بموجب القانون الدولي مسألة خطيرة تقتضي النظر الوثيق والمستمر فيها. ولا تقتصر عواقب هذا الوضع على المنطقة وحدها، بل أصبحت تهديدا خطيرا يتجاوز الحدود الجغرافية للشرق الأوسط بكثير.

ويُعتبر سعي إيران إلى مواصلة تطوير قدراتها في مجال القذائف التسيارية أمرا مثيرا للقلق في المنطقة، بل بالنسبة للمجتمع الدولي والأمن الدولي أيضا. ومنذ اليوم الذي بدأ فيه تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٦ كانون الثاني/يناير أجرت إيران ١٠ تجارب لإطلاق القذائف التسيارية القادرة على حمل رؤوس نووية. والقذائف التي جربها النظام الإيراني كانت مختلفة المدى، بما فيها واحدة يبلغ مداها ٢٥٠٠ كيلومتر، أي أنها قادرة على إصابة أهداف أبعد من منطقة الشرق الأوسط برمتها.

وفي شهر آذار/مارس اختبرت إيران قذائف تهدد بإبادة إسرائيل وقد كُتبت تلك العبارة على سطح القذيفة نفسها. وفي تقريره المقدم في تموز/يوليه عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/589) أعرب الأمين العام عن قلقه إزاء عمليات إطلاق القذائف التسيارية من جانب إيران والتي من شأنها أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة ولا تنسجم مع روح خطة العمل الشاملة المشتركة.

ودعا الأمين العام جمهورية إيران الإسلامية إلى الامتناع عن تلك العمليات. وتهيب إسرائيل بالمجتمع الدولي لإدانة هذه التجارب بشكل قاطع مع إبداء عدم التسامح مطلقا مع سلوك إيران.

وينبغي التأكيد على أن أنشطة إيران هذه التي ترمي إلى زعزعة المنطقة لا تقتصر على تجارب القذائف التسيارية وحدها. بل تواصل طهران تعزيز الأنشطة الهدامة في جميع أنحاء المنطقة بواسطة دعمها للمنظمات الإرهابية، بما في ذلك توفير الأسلحة وتقديم الدعم المالي والسياسي والتدريب العسكري. وتتعارض هذه الأنشطة مع العديد من قرارات مجلس الأمن.

وما فتئ يساورنا القلق منذ عدة سنوات من استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط. وقد تم توثيق استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري الذي انضم إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وتعهّد بالتخلي عن كامل برنامج أسلحته الكيميائية، بما في ذلك التوثيق تقرير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المقدم في آب/أغسطس (انظر S/2016/738). وهذا مصدر مثير للقلق ويجب على المجتمع الدولي التصدي له بشكل واضح لا لبس فيه للحيلولة دون استمرار تآكل القاعدة المطلقة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. وينبغي ألا تكون هناك ثغرات أو تناقضات أو تضارب في الإقرارات السورية ذات الصلة بقدراتها المتبقية من الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن يكون واضحا لسورية أن المجتمع الدولي لن يغلق الملف السوري طالما أن هناك علامات استفهام كبيرة حوله.

وتم التسليم بوضوح أيضا في تقرير الآلية المذكور باستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية. ويشكّل هذا الاستخدام، مقترنا بتقلص الحدود الإقليمية للدول، تطورا مثيرا للقلق البالغ، بالنظر إلى طموحات المنظمات الإرهابية الأخرى إلى حيازة هذه القدرات واستخدامها في المستقبل. وقد أثبت الشرق الأوسط، بوصفه مختبرا للأنشطة الإرهابية، أن بالإمكان

استخدام الأسلحة الكيميائية للأسف من جانب الجهات من غير الدول التي لا تتوفر لها منصات عمل كبيرة أو متقدمة.

وبالنظر إلى هذه الخلفية المثيرة للقلق، فإن من الواضح أنه لا يمكن فصل أيٍّ من عمليات تحديد الأسلحة أو نزع السلاح عن الواقع المحيط. وترى إسرائيل أن جعل الشرق الأوسط منطقة تنعم بمزيد من الأمن والسلم أمر يقتضي من جميع دول المنطقة الانخراط في عملية حوار مباشر ومستمر للتصدي لطائفة واسعة من التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة بصورة فردية وجماعية على حد سواء. ويجب أن يتناول حوار كهذا يستند إلى مبدأ توافق الآراء ويحظى بالقبول على نطاق واسع مفاهيم جميع الأطراف الإقليمية عن هذه التهديدات بطريقة شاملة كي يتسنى لتلك الأطراف تعزيز أمنها وتحسينه بدلا من الحيد عنه. وتعتبر المشاركة المباشرة بالإضافة إلى توفر الثقة وبنائها أساسا هاما لوضع نموذج جديد للأمن في منطقة تشتد فيها الحروب والنزاعات وتفكك دول الأمم وتزداد فيها المعاناة الإنسانية.

وعليه، فقد وافقت إسرائيل في عام ٢٠١١ على الدخول في عملية تشاور مع وكيل وزير خارجية فنلندا السابق، ياكو لايافا، فيما يتعلق بالتحديات الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، عُقدت خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف في سويسرا بين إسرائيل وعدد من جيرانها العرب. وكان الغرض الرئيسي من تلك الاجتماعات التماس توافق إقليمي في الآراء بشأن جميع الجوانب الجوهرية لمؤتمر يُعقد في هلسنكي. وقد حضرت إسرائيل جميع هذه الاجتماعات بحسن نية مع المشاركين الآخرين ووافقت على اجتماع سادس لم يُعقد بسبب تردد الجانب الآخر في مواصلة هذه المحادثات.

ولا تزال إسرائيل تعتقد أن الحوار المباشر لمعالجة الطائفة الواسعة من التحديات الأمنية بين الأطراف الإقليمية أمر أساسي لإجراء أي مناقشة توافقية مجدية بشأن هذه المسألة. وستواصل إسرائيل من جانبها السعي إلى عقد مناقشة إقليمية مجدية من هذا النوع والتي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط. وفي غضون ذلك، ستواصل إسرائيل، ما أمكن، سياستها القائمة على اعتماد اتفاقات وترتيبات بشأن مراقبة الأسلحة والصادرات. ومن بين الخطوات الأخرى، وقعت إسرائيل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦وتشارك بنشاط في بلورة نظام التحقق الخاص بها. وبنفس هذه الروح، شاركت إسرائيل في تقديم مشروع القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي يدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإسرائيل طرف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وقد وقعت، في عام ١٩٩٣، اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وننخرط بنشاط في حوار وثيق ومتواصل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد اعتمدت إسرائيل سياسة قوامها التقيد بجميع أنظمة الموردين وتدمج قوائم المراقبة المنبثقة عن هذه الأنظمة في تشريعاتها المحلية. وفي هذا الصدد، يجسد توقيع إسرائيل على معاهدة تجارة الأسلحة التزام إسرائيل المستمر بنظام قوي ومسؤول لمراقبة الصادرات.

ختاما، تعرب إسرائيل – فيما يتعلق بمسألة أمن الفضاء الإلكتروني، بصفتها عضوا في فريق الخبراء الحكوميين السابق المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي – عن تأييدها لأعمال الفريق الجديد وعن أملها في أن يتسنى التوصل إلى مزيد من التوافق في الآراء بشأن انطباق القانون الدولي على الطابع الطوعي وغير الملزم للقواعد الجديدة.

السيد فوكاشينوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بما أن وفد بلدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى بهذا البيان، أود أن أبدأ بتقديم التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين ولسائر أعضاء المكتب على انتخابهم. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدنا الكاملين.

وتؤيد البوسنة والهرسك البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71.PV.2) تأييدا كاملا، وأود أن أدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تمثل أسلحة الدمار الشامل، باعتبارها أكثر الأسلحة تدميرا على الإطلاق، تحديا هائلا للسلم والاستقرار العالميين. ويشكل التهديد المتزايد من الجماعات الإرهابية والمجرمين والجهات الأخرى من غير الدول — مقترنا بعزمها على استخدام أسلحة الدمار الشامل — تحديات خطيرة لنظام عدم الانتشار. والبوسنة والهرسك ملتزمة بنزع السلاح بجميع جوانبه، وندين انتشار أسلحة الدمار الشامل بأشد العبارات الممكنة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر وحدة حول فكرة بناء عالم ينعم بالسلام وأكثر أمنا. والبوسنة والهرسك دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتبقى معاهدة عدم الانتشار أهم صك قانوني في ميدان المراقبة النووية وحجر الزاوية لنظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وتشعر البوسنة والهرسك بالقلق إزاء أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ. ونشجع إحراز تقدم في دخول المعاهدة حيز النفاذ من خلال توقيع وتصديق دول أطراف جديدة عليها. فدخول المعاهدة حيز النفاذ وتنفيذها تنفيذا كاملا من شأنهما تقريبنا من أهم أهداف الأمن العالمي – عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن يستمر الوقف الاختياري للتجارب النووية بحكم الواقع، ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ومن الضروري أن تضطلع جميع الدول بأنشطة واقعية لتعزيز الحوار بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وكانت البوسنة والهرسك عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥. وقد دعم وفد بلدنا جميع القرارات التي تسهم في توطيد الأمن النووي والاستقرار في المنطقة وعلى الصعيد العالمي، وفي تعزيز موارد الوكالة التقنية والمالية والبشرية. وتقدر البوسنة والهرسك جهود الوكالة الرامية إلى مساعدة البلدان في تنفيذ برامجها الوطنية وتحقيق أهدافها الوطنية. وسنواصل انخراطنا في الأنشطة التي تعزز الأمان النووي وتفي بالتزاماتنا الدولية في هذا المجال.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية يؤثر على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. فالملايين من الناس يعانون من الآثار المباشرة وغير المباشرة للاتجار غير المسؤول بالأسلحة الذي يؤجج النزاعات ويسهم في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ومكنت عولمة تجارة الأسلحة التقليدية من إنتاج وتجميع الأسلحة في جميع أنحاء العالم في ظل مراقبة محدودة. ونحن أن تكون تجارة الأسلحة التقليدية منظمة تنظيما جيدا وأن تتسم بالشفافية.

ونرحب بالتقدم المحرز في معاهدة تجارة الأسلحة بوصفها أول معاهدة ملزمة قانونا تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وقد أكدت البوسنة والهرسك، بتصديقها على معاهدة تجارة الأسلحة، التزامها بتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقدمنا تقريرا سنوياً أوليا، وفقا للمادة ١٣ من المعاهدة. وأنشأنا، علاوة على ذلك، آلية رقابة وطنية وواءمنا التشريعات المحلية مع أحكام المعاهدة. ونواصل تشجيع تحقيق عالمية المعاهدة وتنفيذها بفعالية.

وتواجه البوسنة والهرسك، بوصفها مجتمعا خارجا من النزاع، عددا من التحديات التي تتصل بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد شكلت البوسنة والهرسك، وفقا لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لجنة التنسيق الوطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بهدف ضمان مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء البلد. ونفذنا استراتيجيتنا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البوسنة والهرسك للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦ ووضعنا استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وسنواصل، من خلال الاستراتيجية الجديدة، تحسين الجهود الرامية إلى تقليص المخاطر الأمنية لجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البوسنة والهرسك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زيليني (الجمهورية التشيكية).

وتتمثل الأهداف الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية في إجراء تحسينات في الإطار القانوني المحلي وجعله متوائما بصورة كاملة مع المعايير الدولية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجية تقلل من وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في البلد وتؤدي بالتالي إلى خفض عدد الحوادث التي تُستخدم فيها وتحسن الرقابة على التجارة الخارجية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتواجه البوسنة والهرسك تحديات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بتعزيز قدرات الشرطة والهياكل القضائية في البلد وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

إن البوسنة والهرسك دولة طرف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. ونرحب بالاجتماع الخامس عشر المقبل للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، المقرر عقده في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر في سانتياغو. ونرى في ذلك الاجتماع خطوة هامة نحو التنفيذ الكامل لها وتحقيق هدف إزالة الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمي في التاريخ المستهدف بحلول عام ٢٠٢٥. كما نرحب بنتائج الاجتماع السادس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية الذي عقد في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام في جنيف.

ونتيجة لحرب السنوات ١٩٩٢-١٩٩٥، لا تزال البوسنة والهرسك تواجه، للأسف، مشكلة حقول الألغام. ولقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، ولكن الأموال المحدودة تؤخر تنفيذ هذه الاستراتيجية. والبوسنة والهرسك ملتزمة باستكمال النشاط حول الإجراءات المتعلقة بالألغام بحلول عام ٢٠١٩، على النحو الوارد في الاستراتيجية الوطنية. بيد أن النجاح سيتوقف إلى حد كبير على توافر التمويل من الجهات المانحة، الأمر الذي لا يزال يشهد تراجعا. ونحن نبذل جهودا إضافية لزيادة تطوير علاقاتنا مع الجهات المانحة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن مشكلتَي الانتشار والتسليح هما مسألتان عالميتان. والتفجيرات النووية التجريبية هي موضوع يدعو إلى الشعور بقلق كبير على غرار زيادة الإنفاق العسكري العالمي. ونحن بحاجة إلى مزيد من التعاون في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحسين التنسيق بين مختلف المبادرات، فضلا عن تحسين تعبئة الموارد تعزيزاً للسلم والأمن الدوليين.

السيد سكينر – كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لتولّي أعمال اللجنة الأولى.

إننا نؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71.PV.2). ومع ذلك، نود أن ندلي ببعض التعليقات حول أعمال اللجنة الأولى بصفتنا الوطنية.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، احتفلنا باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، واستنادا للبيانات التي أدليَ بها، أعتقد أن كثيرين منا يشعرون بأن عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي أمر مؤسف. ولا شك أن التوقعات غير مشجعة، كما يتبين من الخلل السياسي الذي يشل آلية نزع السلاح، وفشل المؤتمر الاستعراضي الذي عقدته مؤخرا جدا الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي بطبيعة الحال حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار الدولي، فضلا عن حقيقة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ بعد ٢٠ عاما من فتح باب التوقيع عليها. بالإضافة إلى ذلك، نشهد عدم إحراز تقدم حقيقي من حيث التخفيض الحاصل في كمية الترسانات القائمة، بينما يجري إدخال تحسينات نوعية على الأسلحة التي تسمح بخفض عدد الرؤوس النووية دون فقدان قدرتها على إلحاق الضرر.

ولكن المجتمع الدولي جدد تفاؤله في السنوات الأخيرة واستعاد رغبته في المضي قدما نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نشعر بالكثير من التشجيع إزاء ذلك، ونود أن نجعل موقفنا واضحا جدا. إننا لا نريد لمجموعة صغيرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكون قادرة على تحديد متى يتحقق نزع السلاح النووي أو ما إذا كان سيتحقق. والتعهد الإنساني الذي أيدته ١٢٧ دولة عضوا أتى نتيجة الأثر الإنساني الناجم عن مبادرة الأسلحة النووية، وهو يبدي ذلك الالتزام المتجدد. والمؤتمرات التي انعقدت في أوسلو ونايارت وفيينا كانت مفيدة جدا في بدء هذه المناقشة وإدراجها في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

إن الأصوات التي ارتفعت ضد الأخطار التي تشكلها هذه الأسلحة الفتاكة أخذت تعلو أكثر فأكثر، مثلما يتضح في الاجتماعات وفي التقرير الختامي (A/71/371) للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقد دعا هذا التقرير الصادر في ١٩ آب/أغسطس إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ يكون مفتوحا أمام جميع الدول وبمشاركة المنظمات الدولية والمجتمع المدني، بغية التفاوض بشأن إبرام صك عالمي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية من أجل إزالتها إزالة كاملة. ولجنتنا لديها مهمة تتمثل في ترجمة تلك التوصية إلى ولاية محددة.

ولأول مرة منذ سنوات عديدة، بات هدف حظر الأسلحة النووية في متناول أيدينا. وهذا مطمح لا بد منه في عالم هش يجري فيه التنافس من أجل تحقيق التفوق، وتشكل المواجهة النووية في نهاية المطاف تهديدا كامنا. ولقد وصف البعض منا هذه الجهود بالسذاجة أو بإحرازها نتائج عكسية، ولكننا ندرك تماما أن الحظر ليس مرادفا للإزالة. لكننا مقتنعون بأنه يشكل عنصرا رئيسيا في عملية تحقيق عالم أكثر أمنا وخال من خطر وقوع كارثة نووية.

وعلى الرغم من أن حظر الأسلحة النووية وإزالتها هما أولوية، فإننا نحتاج في هذه الأثناء إلى كفالة التنفيذ الكامل لجميع المبادرات المتخذة للتخفيف من المخاطر القائمة. لهذا السبب، نحن بحاجة إلى الحفاظ على وقف التجارب النووية ريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. لذلك، نعارض بشكل قاطع التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا. فهذه التجارب لا تؤدي سوى إلى تقويض السلم والأمن الدوليين،

وزيادة التوترات الإقليمية، وعرقلة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والثقة والتعاون اللازم لجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة سلمية وكفالة نزع السلاح النووي منها. وندعو جميع الأطراف إلى العودة إلى طاولة المفاوضات وإيجاد حل سلمي يقوم على الحوار والدبلوماسية وحسن الجوار.

ونكرر أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بوصفها عنصرا حيويا لمبادرات نزع السلاح النووي. ونحن فخورون جدا بأن نكون طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، وكانت مثالا يحتذى ومصدر إلهام لإنشاء مناطق أخرى كهذه. إن هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية تساهم في نزع السلاح النووي وتعزز نظام عدم الانتشار. ويتعين أن تحظى بمكانتها اللائقة، بما في ذلك في أعمال هذه اللجنة.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسبب مقتل مئات الآلاف من الناس كل عام في جميع أنحاء العالم. فهي تؤجج الصراعات وتفاقم العنف، خاصة لأن مسار الأسلحة المتبقية من الصراعات السابقة غالبا ما يتم تحويله إلى السوق غير الشرعية فتصبح من ثم تهديدا قائما لعقود من الزمن. وفي بلدي وفي العديد من البلدان الأخرى، فإن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة يؤجج العنف المسلح وانعدام الأمن ويوقع المجتمع ضحية له. ومكافحة هذه الآفة تشكل إحدى أولويات حكومة بلدي لأن تأثيرها على مجتمعنا لا حدود له.

ومعاهدة تجارة الأسلحة هي أول صك ملزم قانونا يهدف إلى تخفيض كبير في التكلفة البشرية الناجمة عن انتشار الأسلحة في جميع أنحاء العالم. فهي تسعى إلى منع موردي الأسلحة من استغلال أضعف النقاط في سلسلة الإمداد بالأسلحة القانونية وتحويل مسار الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمد إلى تحديد المسؤوليات الملقاة على عاتق جميع المشاركين في سلسلة الإمداد بالأسلحة القانونية. ولقد وقّعت غواتيمالا معاهدة تجارة الأسلحة بعد فترة وجيزة من فتح باب التوقيع عليها، اعترافا بمبادئها النبيلة والضرورية، وأودعنا صك التصديق عليها في ١٢ تموز/يوليه. وعملنا منذ البداية على تعزيز هذا الصك الهام، بعد أن شاركنا بنشاط في مفاوضاته وفي العملية التحضيرية أثناء المؤتمر الأول للدول الأطراف. ونحن نشغل حاليا منصب نائب رئيس المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وإننا بحاجة إلى مواصلة العمل من أجل تنفيذها تنفيذا كاملا بحيث يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتكفل أن يكون عمل البلدان المصدرة والمستوردة وبلدان العبور وفقا للقواعد ذاتها.

ويكرر وفدي التزامه بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وآليات المتابعة المنبثقة عنه. ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم فيه، على الرغم من أننا نواصل اعتماد الوثائق الختامية، كما هو الحال مثلا في المؤتمر الاستعراضي والاجتماعين الخامس والسادس من قبيل الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين. ومن المؤسف أن البعض لم يسمح بزيادة تطوير هذا الصك الهام، الذي لا غنى عنه إذا أريد له أن يحافظ على أهميته. وفي ما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، من المؤسف بشكل خاص أنه لم يكن ممكنا إحراز تقدم كبير في الاجتماع السادس الذي عقدته الدول مؤخرا، وهو من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، بشأن إدراج مسألة الذخيرة، على الرغم من رغبات عدد كبير من الدول، والتشديد الخاص على التدفقات غير المشروعة للذخيرة في أحدث تقرير للأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (A/71/438).

وإن غواتيمالا ملتزمة بالقضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل، وهي تدين استعمالها بشكل قاطع. ويتحتم على جميع

الدول التصديق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونكرر أهمية الامتثال التام من جانب جميع الدول الأطراف لأحكام ومتطلبات هاتين الاتفاقيتين.

تدين غواتيمالا بشدة استخدام الذخائر العنقودية من قبل أي جهة في أي ظرف من الظروف. فهذا يشكل انتهاكاً للمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الفعال لاتفاقية الذخائر العنقودية. ويشعر بلدي بالفخر لإعلان أمريكا الوسطى أول منطقة في العالم خالية من الذخائر العنقودية.

ونود أيضاً أن نعرب عن عميق قلقنا إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وكما أظهرت الأحداث الأخيرة، فإن العواقب الإنسانية لاستخدام هذه الأسلحة مفجعة، والآثار المروعة غالباً ما تكون عشوائية. ونشدد على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني ومسؤولية الدول عن حماية سكانها المدنيين. وينبغي أن يحظى هذا الأمر بمزيد من التركيز في أعمال هذه اللجنة.

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كان لحظة تاريخية للدبلوماسية الدولية ونجاحاً لتعددية الأطراف. ويبين جدول الأعمال الترابط والتشابك بين جميع المسائل التي تعالجها الأمم المتحدة، بما في ذلك أعمال هذه اللجنة. وهو يعترف بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ويدعمها بشكل لا لبس فيه. إن الانتشار القانوني أو غير القانوني للأسلحة التقليدية يؤجج العنف المسلح ويطيل أمد الحروب والنزاعات ويمكّن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهو يودي بحياة مئات الآلاف من الناس كل عام ويقوض القدرات الإنمائية للدول ويفكك النسيج الاجتماعي ويضيف بلا شك إلى المعاناة الإنسانية.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، فوجودها يشكل تهديداً للبشرية. ولهذا السبب لدينا المسؤولية والالتزام بكفالة أن تترجم الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في هذا المنتدى إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71.PV.2) وذاك الذي سيدلي به ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ الممثل الدائم للجزائر على انتخابه رئيساً للجنة الأولى خلال الدورة الحادية والسبعين، ونهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ونريد أيضاً أن ننوّه بالسفير فان أوستيروم ممثل مملكة هولندا على جهوده الدؤوبة بصفته رئيس اللجنة في الدورة السابقة.

ومرة أخرى، نؤكد من جديد أن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية هو الأولوية الأولى لجمهورية فنزويلا البوليفارية. وندرك تماماً الأولوية التي أعرب عنها خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وهي أن أهم مهمة عاجلة لا تزال القضاء على خطر الحرب النووية. وبعد مرور واحد وسبعين عاماً على إطلاق القنبلتين الذريتين اللتين نشرتا الموت والدمار في هيروشيما وناغازاكي، ما من شيء يمكن أن يبرر استمرار التهديد للبشرية من حوالي ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي، أكثر من ٤ ٠٠٠ منها جاهز للاستخدام الفوري.

لقد اتخذت الدول الأعضاء في ١٩ آب/أغسطس قراراً تاريخياً بتقديم توصية إلى الجمعية العامة بأن المفاوضات من أجل إبرام صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية بغية إزالتها ينبغي أن تبدأ في عام ٢٠١٧. ونأمل لمثل هذا الصك أن يُعتمَد

رسمياً في عام ٢٠١٨ بمناسبة المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي الذي ستعقده الجمعية العامة.

إن حظر الأسلحة النووية سيكون خطوة هامة إلى الأمام، ولكنه ليس كافياً. إن فنزويلا، شأنها شأن العديد من أعضاء المجتمع الدولي، تواصل بقوة الدعوة إلى اعتماد اتفاقية لإزالة الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن في إطار زمني محدد ومع تحقق دولي صارم. وريثما نتوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فنحن بحاجة ماسة إلى اعتماد عدد من التدابير. وهذه ليست شروطاً مسبقة لتحقيق نزع السلاح النووي بل تدابير ستدفعنا أكثر حتى إيجاد ذلك العالم. وهذه التدابير هي كما يلي:

أولاً، يجب أن نعتمد صكاً دولياً ونصدّق عليه تقدم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة وملزمة قانوناً بأنها لن تستخدم تلك الأسلحة أو تهدد باستخدامها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية.

ثانياً، يجب أن نضع حداً للإعلانات التفسيرية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والمتعلقة بالبروتوكولات الإضافية للمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة تلاتيلولكو. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يكون هناك مزيد من التأخير في عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ثالثاً، يجب أن نزيل نهائياً دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية والسياسات الأمنية لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

رابعاً، يجب أن نكفل بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية. وجميع دول المرفق ٢ مدعوة إلى تسريع عملية التوقيع والتصديق على ذلك الصك. كما ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تمتنع عن إجراء التجارب النووية غير التفجيرية، بما في ذلك التجارب دون الكتلة الحرجة والتي تجريها الحواسيب ذات القدرة الفائقة، بغية تحسين أو زيادة الترسانات الموجودة.

خامساً، يجب علينا التفاوض لضمان بدء نفاذ معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، بما في ذلك إنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم العالي التخصيب. وريثما تدخل معاهدة كهذه حيز النفاذ، نحتاج إلى فرض وقف اختياري على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

سادساً، يجب أن تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما اتفاقات الضمانات الشاملة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والبروتوكول الإضافي النموذجي. كما تحتاج قدرات التحقق إلى التطوير من أجل ضمان الامتثال للاتفاقية وإزالة لا رجعة فيها الأسلحة النووية واستدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وأخيراً، نحن بحاجة إلى إنهاء تطوير منظومات دفاعية مضادة للقذائف. وقد بات احتمال عسكرة الفضاء الخارجي مصدر قلق متزايد ومنع حدوث ذلك مهمة تزداد إلحاحاً.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن المناقشات قد عقدت بهدف عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، والحاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. إن جوهر عملية الدورة الاستثنائية الرابعة بوصفها منتدى لنزع السلاح والأمن الدولي هو على وجه الخصوص استباق التحديات الأمنية المقبلة – على سبيل المثال دور الأسلحة التقليدية المتطورة التي لها القدرة على التسبب في دمار واسع النطاق في عالم ما بعد الأسلحة النووية. يجري تطوير هذه الأسلحة من جانب الدول التي تملك الموارد والقدرات التكنولوجية للقيام بذلك. ونحن بحاجة إلى تعزيز المعايير والمؤسسات لتسوية المنازعات الدولية سلمياً. وهذه

ليست شروطاً مسبقة لنزع السلاح النووي، بل هي، كما ذكرنا سابقاً، تدابير ينبغي اتخاذها ريثما يتحقق نزع السلاح النووي.

وتؤكد فنزويلا مجدداً إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بصرف النظر عمن يستخدمها أو المكان الذي تستخدم فيه. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن القضاء التام والكامل عليها أمر ضروري. ونشدد على ضرورة انضمام جميع الدول إلى التصديق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونرحب بعقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونؤكد مجدداً على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وأهمية الصك الدولي الذي يُمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وهاتان مبادرتان متعددتا الأطراف وإقليميتان ووطنيتان مهمتان جداً لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الأمر الذي يؤثر سلباً على مختلف مناطق العالم.

وندين نقل بعض القوى للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى جهات فاعلة من غير الدول واستخدام ذلك وسيلة للإطاحة بالحكومات وزعزعة استقرار المناطق في جميع أنحاء العالم.

ومن المؤسف جدا أنه لم يول الاهتمام الكافي للمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة المدمرة هذه منذ نهاية الحرب الباردة. وقد كان متوقعا تماما أن تُستخدم الطائرات بدون طيار بطريقة غير شرعية إذا ما أُطلق الحبل على الغارب للحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون. وسيحدث الشيء نفسه مع النانوتكنولوجي والروبوتات والواقع الافتراضي والتلاعب بالجينات ما لم نتخذ تدابير عاجلة للسيطرة عليها قبل أن تتم عسكرتها.

وتؤمن فنزويلا إيمانا راسخا بالدور الهام للغاية الذي تؤديه تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. غير أننا بحاجة في مقابل ذلك إلى إحراز تقدم بشأن تدابير تحديد الأسلحة التقليدية المتطورة والقادرة على إحداث الدمار على نطاق واسع. وليس ممكنا توجيه هذه التدابير حصرا على الفرضية الزائفة على النحو المقترح في إطار معاهدة تجارة الأسلحة والقائلة بأن من شأن الرقابة على تدفقات الأسلحة إلى الدول التي يعتقد البعض أنها غير موثوق بها يوفر طريقة لحل جميع المشاكل المتصلة بمراقبة الانتشار المفرط للأسلحة التقليدية.

وفنزويلا قادرة – بوصفها بلدا لم تعبر قواته المسلحة حدوده منذ حملات مناصرة الاستقلال في منطقة أمريكا الجنوبية منذ قبل قرنين من الزمن، وبوصفها عضوا في المنطقة التي أُعلن عنها كمنطقة سلام، ولكونها ضمن أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم – على الإسهام في الميادين السياسية والأخلاقية والمعنوية، وستواصل الإسهام أيضا في نزع السلاح وصون الأمن والسلم الدوليين.

السيد ساريو (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يهنئ وفد ملديف الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل للأعمال التي تنتظرنا.

وملديف بلد غير منتج لأي نوع من أنواع الأسلحة، وليست لدينا أي تطلعات للقيام بذلك في المستقبل. وإذ نفتقر إلى الموارد اللازمة التي تمكننا من الإسهام في تعزيز وإنفاذ نظام نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، فإننا نرى

أن من واجبنا الأخلاقي أن نمهد الطريق نحو السلام والأمن الدائمين.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة عقدت بلداننا العزم على بناء عالم قد لا يحوم فيه شبح الحرب ذات يوم. وكان في صميم ذلك الطموح الوعد بنزع السلاح التام والكامل. وقد أُحرز على مدى العقود القليلة الماضية تقدم كبير نحو بلوغ هذا الهدف إلا أن الإجراءات المتخذة مؤخرا باتت تهدد بتقويض ذلك التقدم. وفي ذلك الصدد، فإن إجراء أي تجربة نووية في أي بلد يعدُّ خطوة كبيرة إلى الوراء. وهي ليست انتهاكا صارخا للقانون الدولي فحسب بل تشكل أيضا عقبة أمام منع انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي، يجب علينا مضاعفة جهودنا لمنع المزيد من التجارب ووقف انتشار الأسلحة النووية.

وفي حين يجب علينا الثناء بالتقدم المحرز، فإنه ليس كافيا حتى تتم الإزالة الكاملة لجميع مخزونات الأسلحة في نهاية المطاف، وإلى أن يتوقف البحث تماما لأغراض استحداث رؤوس حربية جديدة وأكثر فتكا أو تصنيع وسائل إيصالها وغيرها من نظم التخزين الأخرى. ويجب على الدول التي تتطلع إلى استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض المفيدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الانتشار بالإضافة إلى الامتثال لمقتضيات القانون الدولي والتعهد بعدم حيازة الأسلحة النووية أو تطويرها أو إنتاجها.

ونلاحظ مع الشعور بخيبة الأمل أنه لم تلتزم بعد جميع الدول الموقّعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتخفيض مخزوناتها وفقا لأحكام المعاهدة. وفي مشهد أمني عالمي يتسم بتعاظم دور الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية التي تعمل خارج الإطار الهيكلي والمعياري للقانون الدولي، فإن هناك خطرا متزايدا من احتمال وصول الأسلحة النووية إلى الأيدي الآثمة. ولتفادي حدوث هذا السيناريو المثير للقلق أبدا، يجب على جميع الدول أن تضاعف جهودها لمكافحة الانتشار النووي.

وفي الشهر الماضي اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) احتفالا بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وفي حين كانت تلك المناسبة جديرة بالذكر، فقد نوه القرار بالعديد من الطرق إلى ما لا يزال يتعين القيام به. فما يزال يتعين دخول المعاهدة بعد عشرين عاما من اعتمادها حيز النفاذ.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر احتفلنا باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأعرب الأمين العام في الخطاب الذي ألقاه في ذلك اليوم الدولي عن شعوره بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف على الرغم من وجود أدلة واضحة على أن الأسلحة النووية تعوق تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي بدلا من الإسهام في ذلك. وينبغي أن تلهمنا دعوته الجادة تلك إلى النظر جميعا في الخطوات التي لم نتخذها بعد. ونؤيد العمل الذي تؤديه الدول الأعضاء في مجال التثقيف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، ونرى أن التوعية تمثل عاملا رئيسيا في تغيير التصورات القائمة وتمهد الطريق نحو تحقيق السلام الدائم.

ولا يزال يتعين علينا العمل في مجال وقف الاتجار بالبشر وانتشار الأسلحة الصغيرة. ولا ينفي حجم الأسلحة الصغيرة ما تمثله من خطر قائم يهدد حياة الإنسان والسلام والأمن العالميين. وفي هذا الصدد، ترحب ملديف ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة وإبلاغ اللجنة باستمرار اتخاذ الإجراءات المحلية المتعلقة بالتصديق على المعاهدة.

وإدراكا منها لأهمية الوفاء بالالتزامات المعلنة في سياق نزع السلاح، تود ملديف أن تكرر القول أن قوانينها المحلية الصارمة تكفل عدم حدوث الاتجار غير المشروع بالأسلحة

داخل أراضيها. وما تزال ملديف تواصل الدعوة إلى اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم، وهو ما ظلت تقوم به منذ اعتماد الجمعية العامة إعلان عام ١٩٧١ بشأن صون السلم والأمن في منطقتنا (القرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦).

وإن الصلة بين السلام والأمن وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لواضحة وراسخة. ويتمثل الهدف ١٦ في بناء مجتمعات سلمية شاملة بما يتسق والتنمية المستدامة. ولا مناص من نزع السلاح إن أردنا حقا بناء مجتمعات سلمية بصورة دائمة. ومثلما أن النزاع يعدُّ آفة التنمية فإن انتشار الأسلحة، سواء كانت تقليدية أو نووية هي العامل الرئيسي الحافز على نشوب النزاعات.

وبعد مرور واحد وسبعين عاما على الفظائع التي خلفتها القنابل النووية على البشرية عند إطلاقها للمرة الأولى، ومضي ٧١ عاما على إنشاء الأمم المتحدة ما يزال هدف نزع السلاح التام والكامل طموحا نبيلا. وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي نواجهها فما نزال على ثقة بأن بوسع عالمنا المضي بعزم نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وبناء مستقبل سلمي لنا وللأجيال القادمة إذا التزمنا حقا ببلوغ هذه الغاية.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بمشاطرة المتكلمين الآخرين الترحيب بتولي السفير بوقدوم ممثل الجزائر رئاسة مداولاتنا في دورة اللجنة الأولى لهذا العام.

فنحن نواجه تحديات خطيرة، ولا يزال المدنيون يعانون نتيجة للنزاع المسلح. وشهدنا أيضا استخدام الأسلحة الكيميائية، في حين يستمر انتهاك السلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا يزال انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا. وتمثل التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا صارخا لالتزاماتها الدولية، علاوة على تقويض الأمن الإقليمي.

ولحسن الحظ، فإن هناك تطورات إيجابية أيضا. وتُسهم مؤتمرات قمة الأمن النووي إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن النووي ومنع تحويل المواد الانشطارية عن أيدي الإرهابيين.

وفي هذا العام دخل التعديل ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز النفاذ. وبينت خطة العمل الشاملة المشتركة الشاملة المشتركة بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث أن بوسع الدبلوماسية التغلب على التباينات العميقة وتحقيق نتائج ملموسة. ويجب أن تكون خطة العمل الشاملة المشتركة بمثابة مصدر إلهام لنا لبذل جهود نزع السلاح على نطاق واسع في المستقبل.

وتشيد النرويج باستمرار تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام ٢٠١٠. ونحث روسيا على الرد بشكل إيجابي على اقتراح الولايات المتحدة بخفض عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية بمقدار ثلث إضافي.

إن الهدف العام هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأقر البرلمان النرويجي بالإجماع اقتراحا في نيسان/أبريل دعا فيه الحكومة

”إلى العمل بفعالية من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية وإلى تعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، وإلى أن يكون البرلمان قوة دافعة لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح بهدف إزالة الأسلحة النووية بصورة متوازنة ومتبادلة ولا رجعة فيها وقابلة للتحقق منها، وعلى هذه الأسس إلى اتخاذ منظور طويل الأمد في العمل من أجل وضع إطار ملزم قانونا لتحقيق هذا الهدف“.

وأطلق مؤتمر أوسلو المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية نهجا عمليا وقائما على الوقائع. وتدفعنا المعرفة التي اكتسبناها إلى تعزيز سعينا المشترك لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وسيكون وضع إطار ملزم قانونا مطلوبا في مرحلة معينة. وهذا العام، نوقشت تلك المسألة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ومع ذلك، لا تزال هناك آراء متباينة فيما يتعلق بمضمون التدابير القانونية من هذا النوع وشكلها ونطاقها وتسلسلها. ولا يمكن تحقيق الإزالة الكاملة إلا بالمشاركة الفعالة للدول الحائزة للأسلحة نووية.

ويساعد التحقق الموثوق على بناء الثقة. وذلك أمر ضروري لمواصلة جهود نزع السلاح. وهذا الأسبوع، ستقوم مجموعة أقاليمية من البلدان، التي تؤيدها النرويج تأييدا كاملا، بتعميم مشروع قرار بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الركيزة الأساسية لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار. وتتضمن المعاهدة التزاما قانونيا واضحا بنزع السلاح النووي، تمت زيادة تعزيزه في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار. ويجب أن نستفيد من دورة الاستعراض المقبلة لمواصلة المضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح النووي.

وحددت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قاعدة أساسية، عُززت بشكل إضافي بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) الصادر في الشهر الماضي. بيد أن أحد البلدان لا يزال يتحدى قاعدة عدم إجراء التجارب. وذلك يؤكد الضرورة الملحة لتحقيق بدء النفاذ الرسمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويشكل عدم الانتشار جزءا لا يتجزأ من مسعانا لتحقيق الصفر الشامل. وترى النرويج أن اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي يشكلان المعيار الحالي للتحقق.

وتتحمل جميع البلدان الموردة للأسلحة المسؤولية عن الالتزام بالشروط الصارمة للإمداد وبكفالة أن تكون عمليات نقل الأسلحة حصرا للأغراض السلمية في البلد المتلقي. إن خطر حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل خطر حقيقي. ولهذا السبب، فإن النرويج تدعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعلينا مكافحة الإرهاب البيولوجي والكيميائي. وتتوقع النرويج أن يسفر المؤتمر الاستعراضي القادم لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة عن إصدار وثيقة ختامية واقعية وتطلعية.

ولا نزال نشعر بقلق عميق حيال الآثار العشوائية لأسلحة تقليدية معينة. ولذلك من الضروري احترام القواعد الأساسية التي حددتها اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتقوم النرويج حاليا بتمويل الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام ومساعدة الضحايا في ٢٠ من البلدان المتضررة. وتعتز النرويج، بالترافق مع الولايات المتحدة، بكونها تقود مبادرة عالمية لإزالة الألغام في كولومبيا. وهدفنا هو تحقيق خلو كولومبيا من الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من التفجرات.

ويجب علينا مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة أية تجارة غير مسؤولة وغير قانونية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو استخدام هذه الأسلحة، بما في ذلك الذخيرة. وتشكل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه عاملين رئيسيين في هذا الصدد. وهذا العام، ساهمت النرويج ماليا في مشاريع إدارة المخزونات وتدميرها في منطقة الساحل.

ونوهنا بدعوة الأمين العام إلى الامتناع عن الاستخدام في المناطق المأهولة بالسكان للأسلحة المتفجرة التي لها آثار

واسعة النطاق، وإلى المشاركة وإلى الانخراط في الجهود الجارية لوضع إعلان سياسي لمعالجة المسألة. ونود أن نرى مشاركة العديد من البلدان الأخرى في المناقشات الجارية بشأن كيفية تعزيز حماية المدنيين في حالات النزاع، وبالتالي تحسين الامتثال للقانون الإنساني الدولي. وهناك التزام واضح بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في حالات النزاع.

وشهدنا في سورية واليمن وأوكرانيا كيفية إسهام الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بدرجة غير متناسبة بشكل واضح في وقوع الخسائر في أرواح حياة المدنيين وفي انتهاك القانون الإنساني الدولي. ويؤثر تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، مثل الإسكان والمدارس والمستشفيات، على آفاق إعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع وبناء السلام وإعادة الإعمار لفترة طويلة بعد انتهاء القتال الفعلي. ونرى أن من المنطقي مناقشة هذه المسألة مع تركيز على الحالات الفعلية والتجربة العملية. وما نهدف إليه هو التأثير على الممارسة ووضع معايير للسلوك من جانب جميع الأطراف في النزاعات.

وتمثل التهديدات الإلكترونية تحديات خطيرة لجميع الدول تقريبا وتشكل خطرا محتملا على السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن تحقيق نظام رقمي عادل وسلمي ومستقر إلا إذا كان قائما على أساس القانون الدولي. ومن المعترف به عالميا أن القانون الدولي القائم ينطبق أيضا على الفضاء الإلكتروني. وستعود زيادة التعاون الدولي في هذا الميدان بالنفع علينا جميعا.

إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار كلها أمور حيوية لأمننا. وبغية تحسين أمننا الجماعي، لا بد أن تؤخذ جميع شواغلنا الجماعية والوطنية والإنسانية بعين الاعتبار لكي تكون جهودنا لمعالجتها متعاضدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت أخذ الكلمة لممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن مدة البيان الأول تقتصر على ١٠ دقائق والبيان الثاني على خمس دقائق.

السيدة كومانسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ السفير بوقدوم وأعضاء المكتب على انتخابهم وعلى الطريقة التي أداروا بها الأعمال حتى الآن. ونتمنى لهم التوفيق في مساعيهم في المستقبل ونؤكد لهم على دعم وفد بلدي الكامل.

إن آراء وفد بلدي في المناقشة العامة تنعكس بشكل كامل في بيان الاتحاد الأوروبي الذي أُدلي به يوم الاثنين (انظر A/C.1/71.PV.2). وسندلي ببعض الملاحظات الأكثر تحديدا خلال المناقشات المواضيعية.

وأود أن أرد الآن على البيان الخطي للاتحاد الروسي وتعليقاته المحددة ذات الصلة برومانيا، ولا سيما استخدام التحذيرات، وهو أمر لا يتسق مع روح الجمعية العامة.

كما أود أن أشير إلى أنه في العام الماضي، وفي هذه القاعة، عرضنا موقفنا فيما يتعلق بالنظام المضاد للقذائف التسيارية الذي استضافته رومانيا، مؤكدين على أن طابعه دفاعي محض ويتفق تماما مع القانون الدولي. وهو ليس موجها ضد الاتحاد الروسي ولا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى تقويض القدرات الاستراتيجية للاتحاد الروسي. وأكد بلدي على هذا الموقف في مناسبات عديدة، كما طرحه بالتفصيل في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في تموز/يوليه هذا العام.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة للرد على الاتهامات التي لا أساس لها من جانب ممثل النظام الإسرائيلي ضد برنامج إيران لتطوير القذائف. وأود في هذا الصدد أن أقدّم المعلومات التالية.

أولا، لا يوجد في القانون الدولي ما يحظر الأنشطة العسكرية المشروعة والتقليدية. فإيران لديها كامل الحق في بناء القدرة الموثوقة والتقليدية على ردع أي عدوان والدفاع عن نفسها تجاهه. وبرنامج إيران المتعلق بالقذائف التسيارية والتجارب ذات الصلة هما جزء من الجهود الجارية التي تبذلها قواتها المسلحة من أجل تعزيز قدراتها الدفاعية المشروعة، وإثبات فعالية منظومات القذائف وجهوزيتها ضد التهديدات الأمنية، وممارسة حق الدفاع عن النفس في حالة التعرض لأي هجوم مسلح. فما تقوله إيران وتفعله دائماً يدل بوضوح على الطابع الدفاعي البحت لجهودها العسكرية ضد التهديدات وأعمال التهويل. إننا لن نبدأ بشن أي حرب. بيد أننا نهدف إلى الدفاع عن أنفسنا. ونحن لا ننوي شنّ هجوم على أي بلد، ولكن إذا تعرّضنا للهجوم، فينبغي أن نكون قادرين على الرد عليه.

ومن باب الغوغائية بالنسبة إلى الذين تلقوا قرابة ١٠٠ بليون دولار على شكل أحدث الأسلحة في عام ٢٠١٥ وحده أن يثيروا الصخب بهذا المستوى البشع تجاه اختبار إيران إطلاق قذائف تقليدية. فقد بلغت ميزانية الدفاع برمتها في إيران لتلك السنة بالذات جزءا صغيرا من هذا المبلغ. وما تنفقه إيران على الدفاع هو أقل مما تنفقه الدول الإقليمية الأخرى على ذلك. وتم الاعتراف بهذه الحقيقة حتى من جانب المسؤولين في الولايات المتحدة على أعلى المستويات. وفي ظلّ هذه الظروف، من المثير للسخط أن أولئك الذين لا يضعون حداً لتعزيز الوجود العسكري في المنطقة يسعون إلى التشكيك في جهودنا المشروعة للاستفادة من مواردنا البشرية والمادية بغية بناء قدرة عسكرية تقليدية ضرورية في مجالي الدفاع والردع.

وعلى مدى عقود من الزمن، ظلت جمهورية إيران الإسلامية تخضع للتهديد باستخدام القوة من جانب النظام الإسرائيلي في انتهاك صارخ للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. فالنظام الإسرائيلي ما فتئ يشهر سيف العدوان على إيران ويمعن في قرع طبول الحرب ضد إيران، بما في ذلك من خلال استعمال العبارة الشائنة ”كل الخيارات مطروحة على الطاولة“.

وفي العام الماضي، صعَّد النظام الإسرائيلي تهديده العسكري ضد إيران حتى بلغ أشدَّه. وفي خطاب ألقاه موشيه يالون، وزير دفاع هذا النظام، في مؤتمر انعقد بتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، هدد باستخدام قنبلة نووية ضد إيران. وإنني أوصي الوفود بأن ترجع إلى الوثيقة S/2015/353 المؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥ بشأن هذه المسألة. ولا يزال النظام ذاته هو الوحيد في منطقتنا الذي يحوز أسلحة نووية بصورة غير قانونية، ويشكل العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

السيد حلاّق (الجمهورية العربية السورية): أشارت بعض الوفود في اجتماع اليوم إلى التقرير الثالث لآلية التحقيق المشتركة. ونود أن نشير هنا إلى أن هذا التقرير ليس نهائيا، وأن لدينا ملاحظات كثيرة عليه، ومنها عدم تقديم التقرير لأي إثبات مادي حول استخدام السلاح الكيميائي أو لأي تقرير طبي موثّق ومصدّق، إضافة إلى اعتماد التقرير على شهود عيان قدّمتهم الجماعات الإرهابية المسلحة، أو هم من البيئة الحاضنة لتلك الجماعات الإرهابية المسلحة.

لقد أرسلنا عددا كبيرا من الرسائل إلى مجلس الأمن وآلية التحقيق المشتركة والأمين العام للأمم المتحدة ولجنة القرار ١٥٤٠ حول الحوادث التي استُخدم فيها السلاح الكيميائي من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة ضد المدنيين وأفراد القوات السورية المسلحة. إلاّ أنهم لا يريدون التحقيق في تلك الحوادث، وخصوصا أن بعضهم على علم كامل بتلك الجماعات أو الجماعة الإرهابية التي استخدمت السلاح

الكيميائي، ولا يريدون نشر اسمها كون بعض الدول مرتبطة ومنخرطة بشكل كامل في توفير الدعم لها.

وهنا لا بد أن أذكّر بحادثة خان العسل في عام ٢٠١٣ عندما طلبت الجمهورية العربية السورية من الأمين العام أن يجري تحقيقا في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين والعسكريين، وتحديد الجهة المسؤولة. إلاّ أن طلبنا تم رفضه وذلك لعلم أعضاء في مجلس الأمن بمن قام بتلك الحادثة واستخدم فيها السلاح الكيميائي.

وبخصوص ما قالته ممثلة النظام الفرنسي، أود أن أطلب منها قراءة الكتاب المعنون ”الطريق إلى دمشق“ لجورج مالبرونو وكريستيان شيسنو، حيث تم التأكيد فيه على أن وزير خارجية فرنسا السابق هو وراء استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة خلال آب/أغسطس ٢٠١٣.

إن بعض الذين أشاروا إلى سورية اليوم في بياناتهم منخرطون في تزويد الجماعات الإرهابية المسلحة بالمواد الكيميائية والخبراء. ولا بد لنا أن نشير هنا إلى التقارير الصادرة عن مجلس الأمن التي تؤكد على تهريب مادة السارين من ليبيا إلى تركيا على متن طائرة مدنية، وأن الإرهابيين يقومون بإجراء تجارب على الحيوانات ويعمدون إلى تصوير بعضها وبثه على شبكة الإنترنت.

إننا نستغرب نفاق ممثل الكيان الإسرائيلي بتوجيه الاتهامات إلى الدول الأخرى. إن الجميع يعلم بأن الكيان الإسرائيلي هو من أدخل الإرهاب إلى منطقتنا، إرهاب أسلحة الدمار الشامل، يمكننا أن نذكر الكثير، مثل الإرهاب النووي، والكيميائي والبيولوجي، والإشعاعي. ولولا دعم بعض الدول النافذة في مجلس الأمن لكانت برامج وأسلحة إسرائيل النووية والكيميائية والبيولوجية قد انتهت منذ وقت طويل.

ها هو الكيان الإسرائيلي يقوم بتقديم كافة أنواع المعونة، والسلاح والذخائر، والمعلومات والاستخبارات إلى التنظيمات الإرهابية في سورية، وبالأخص إلى داعش وجبهة النصر والمجموعات التابعة لهما. وهو بذلك كعادته يخرق كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. كذلك استمعنا إلى مداخلات من دول أخرى أشارت في بداية حديثها إلى أن نظام معاهدة عدم الانتشار يمثل الركن الأساسي. ولكن للأسف هذه الدول أشارت إلى بلادي، سورية، أيضا ونسيت أنها هي ذاتها تخرق نظام معاهدة عدم الانتشار وذلك بسبب وجود أسلحة نووية لا تمتلكها هي على أراضيها أو في مياهها الإقليمية. ونذكر منها ألمانيا وأستراليا وغيرهما. سأكتفي بهذا القدر.

السيد العوكلي (ليبيا): طلبت الكلمة فقط لكي أتطرق إلى ما ذُكر حول نقل سلاح أو مواد كيميائية من ليبيا إلى تركيا. أود في هذا الشأن أن أؤكد أن السلاح الكيميائي الذي تواجد في ليبيا كان تحت حماية محلية ودولية، وقد تم تدميره تحت إشراف المنظمة الليبية، وتحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتحت رقابة مشددة، ولا وجود لأي من الادعاءات التي ذُكرت في هذا الخصوص.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.